توجيهات بشأن نطاق البرنامج الخاص

الجولة الخامسة من عملية تقديم الطلبات

فتح باب تقديم الطلبات: 7 نيسان/أبريل 2021
الموعد النهائي لتقديم الطلبات: 7 آب/أغسطس 2021

300621 K2101507

جدول المحتويات

1- مقدمة 4

2- ما هو البرنامج الخاص؟ 5

2-1 ما هو مشروع البرنامج الخاص؟ 5
2-2 من الذي يمكن أن يقدم طلب تمويل إلى البرنامج الخاص؟ 6
2-3 هل يقبل البرنامج الخاص المشاريع الإقليمية؟ 7
2-4 ما هي التدابير والأنشطة التي يمكن تمويلها؟ 7
2-5 ما مقدار الدعم المتاح؟ 8
2-6 هل توجد أي حدود قصوى أو أسقف للميزانيات ينبغي أن أكون على علم بها؟ 9
2-7 هل المخصصات التراكمية مسموح بها؟ 9
2-8 ما هي المدة القصوى لأي مشروع؟ 9
2-9 ما هي اللغة التي ينبغي أن أقدم بها طلبي؟ 9
2-10 أين أجد استمارات الطلبات؟ 9
2-11 كيف أقدم الطلب؟ 11
2-12 ما هو الموعد النهائي لتقديم الطلبات؟ 11
2-13 هل يمكن أن ألتمس الدعم في إعداد طلبي؟ 11
2-14 ما الذي يحدث بعد ذلك؟ 11

3- النطاق المحتمل للمشاريع 12

4- الاعتبارات الجنسانية واعتبارات الضمانات 20

4-1 تعميم مراعاة المنظور الجنساني 20
4-2 حقوق الإنسان والشعوب الأصلية 21

5- الاعتبارات المتعلقة برصد المشاريع وتقييمها والإبلاغ عنها 23

6- الموارد الإضافية 24

المرفق الأول: اختصاصات البرنامج الخاص 25

المرفق الثاني: العملية التشاورية بشأن تمويل خيارات المواد الكيميائية والنفايات 28

المرفق الثالث: النطاق المحتمل للمشاريع 30

1-1 تشجيع التعزيز المؤسسي في سياق الصكوك المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات 30
1-2 تحديد الأهلية لمرفق البيئة العالمية 32
1-3 الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية 34
1-4 مشاركة قطاع الصحة 35
1-5 أهداف التنمية المستدامة 36
1-6 الاقتصاد الدائري 37
1-7 الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في سياق التعافي ما بعد جائحة كوفيد-19 37

المرفق الرابع: معايير التقييم 39

1-1 قائمة التأكد من اكتمال الطلب 39
1-2 الفرز للتحقق من الأهلية 40
1-3 تقييم الميزانية 40
1-4 التقييم مقابل أهداف البرنامج الخاص 40
1-5 معايير التقييم الإضافية للمشاريع التي تطلب أكثر من 000 250 دولار من دولارات الولايات المتحدة 41
1-6 معايير التقييم الإضافية للمشاريع الإقليمية 41

1- مقدمة

تقدم هذه الوثيقة مبادئ توجيهية منقحة بشـــأن عملية تقديم طلبات المشـــاريع إلى الجولة الخامســـة من طلبات التمويل من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص.

واعتُمدت اختصاصات البرنامج الخاص، على النحو المبين في المرفق 1، بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/1 بهدف دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصـــاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز القدرات المؤســـســـية لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

ويتمثل هدف البرنامج الخاص في دعم التعزيز المؤســـســـي الذي تقوده البلدان على الصـــعيد الوطني، في ســـياق نهج متكامل لمعالجة تمويل الإدارة الســـليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة اســـتراتيجيات التنمية الوطنية وخطط وأولويات كل بلد، لزيادة القدرات المؤسسية العامة المستدامة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها. ومن شأن التعزيز المؤســـســـي بموجب البرنامج الخاص أن ييســـر ويمكّن تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واســـتكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي.

وفي عام 2011، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته السادسة والعشرين إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تيسير عملية تشاورية شاملة تقودها البلدان وتُعنى بالتحديات والخيارات الخاصة بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات في المدى الطويل. وبعد جولتين من المشـــاورات في عامي 2013 و2014، قُدمت نتيجة العملية التشـاورية، التي تضـمنت نهجاً متكاملاً لمعالجة تمويل الإدارة السـليمة للمواد الكيميائية والنفايات وضـع بموجب المقرر م.إ-12/27 (المرفق الثاني) إلى الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ورحبت الحكومات في القرار 5/1 بالنهج المتكامل الذي يشـتمل على: 1) التعميم؛ 2) إشـراك المؤسـسـات الصـناعية؛ 3) التمويل الخارجي المخصـص. وتعضـد هذه المكونات بعضها بعضاً وهي كلها مهمة لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الطويل الأجل والمستدام.

والبرنامج الخاص هو أحد عنصرين تكميليين رئيسيين للتمويل الخارجي المخصص في إطار النهج المتكامل، والعنصر الثاني هو مرفق البيئة العالمية.

ولأغراض البرنامج الخاص، يُعرَّف التعزيز المؤسسي بأنه تعزيز القدرات المؤسسية المستدامة للحكومات على وضع السياسات والتشريعات واللوائح واعتمادها ورصدها وإنفاذها، فضـلاً عن الوصـول إلى الموارد المالية والموارد الأخرى من أجل وضـع أطر فعالة لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واسـتكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاسـتراتيجي للإدارة السـليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها.

وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى مســـاعدة المتقدمين بطلبات على فهم نطاق البرنامج الخاص والمشـــاريع المقترحة لدعم التعزيز المؤسـسـي على الصـعيد الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واسـتكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاسـتراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

وتُنظم المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات على النحو التالي:

1- يصف الفصل 2 البرنامج الخاص ويقدم حقائق لوجستية عن تقديم مقترح المشروع. ويصف هذا الفصل أيضاً الخطوات التالية لتقديم طلب المشروع إلى أمانة البرنامج الخاص.

2- ويقدم الفصل 3 معلومات عن المجالات المحتملة التي يمكن أن تركز عليها المشاريع في سياق اختصاصات البرنامج الخاص ومع مراعاة الأولويات الوطنية والمعلومات التي يتم الحصـــول عليها بعد المشـــاورات الوطنية التحضيرية قبل إعداد مقترح المشروع.

3- ويقدم الفصـــل 4 لمحة عامة عن الاعتبارات الجنســـانية ومعايير الضـــمانات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند صياغة مشاريع البرنامج الخاص وتنفيذها.

4- ويقدم الفصل 5 ملخصاً للاعتبارات المتعلقة بالرصد والتقييم.

5- ويقدم الفصل 6 روابط بمصادر إضافية يمكن لمقدمي الطلبات استخدامها. ويحدد المرفق الأول اختصاصات البرنامج الخاص؛ ويبين المرفق الثاني قرار مجلس الإدارة بشـــأن النهج المتكامل؛ ويقدم المرفق الثالث لمحة عامة عن النطاق المحتمل للمشاريع في حين يلخص المرفق الرابع معايير التقييم.

وتحل المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات محل المبادئ التوجيهية السابقة لتقديم الطلبات التي صدرت خلال الجولات السابقة من عمليات تقديم الطلبات. وتم تحديث ''*التوجيهات الخاصة بنطاق البرنامج الخاص*'' على النحو التالي:

1- أُدرج قسم يتناول اعتبارات المنظور الجنساني والضمانات الاجتماعية بمزيد من التفصيل، ويشمل الآن معلومات عن اعتبارات حقوق الإنسان والشعوب الأصلية في سياق مشاريع البرنامج الخاص. وتتماشى هذه الإضافة مع المبادئ التوجيهية الواردة في إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية المحدث لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يهدف إلى تحسين ممارسات الأعمال في برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال دمج تدابير الاستدامة الشاملة الرئيسية في جميع أعماله.

2- وفي المرفق الثالث بوثيقة التوجيهات، الذي يتناول النطاق المحتمل للمشاريع، حُذِف القسم الخاص بالنفايات الإلكترونية نظراً لأنه يجري تناول مسألة النفايات الإلكترونية الآن في إطار استراتيجية مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات في مرفق البيئة العالمية. وعلاوة على ذلك، أُضيف قسم جديد لتوفير مزيد من الوضوح بشأن أنواع المشاريع التي قد تكون مؤهلة لمرفق البيئة العالمية، كما أُضيف قسم عن تشجيع التعزيز المؤسسي في سياق الصكوك المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات.

3- وبغية بدء جولة تجريبية من الطلبات التي تتضمن مشاريع إقليمية، أجرت الأمانة تحديثاً لوثيقة التوجيهات المتعلقة بتقديم الطلبات لإدراج معلومات عن تقديم المشاريع ذات التركيز الإقليمي.

2- ما هو البرنامج الخاص؟

تتمثل النتيجة المتوقعة للتدابير التي يدعمها البرنامج الخاص في أن يكون لدى المؤسسات الوطنية المعززة في مجال المواد الكيميائية والنفايات القدرة اللازمة لوضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصد تنفيذها، وتشجيع اعتماد التشريعات والأطر التنظيمية ورصدها وإنفاذها وتعزيز إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات والسياسات والتشريعات الوطنية وأطر التنفيذ على جميع المستويات.

ويعتبر تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في المدى الطويل أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في أيلول/سبتمبر 2015. ويعد دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات[1] في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إنجازاً رئيسياً. ولذلك، يؤدي ربط البرنامج الخاص بخطة التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إلى خلق حافز لتيسير تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتحديداً اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا، وكذلك النهج الاستراتيجي.

وتتمثل النتيجة المتوقعة للبرنامج الخاص في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية للقيام بما يلي:

(أ) وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصد تنفيذها؛

(ب) تعزيز اعتماد التشريعات والأطر التنظيمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصدها وإنفاذها؛

(ج) تشجيع تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات والسياسات والتشريعات الوطنية وأطر التنفيذ على جميع المستويات، بما في ذلك سد الثغرات وتفادي ازدواجية الجهود؛

(د) العمل في القطاعات المتعددة بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة والاستدامة في الأجل الطويل؛

(هـ) تيسير التعاون والتنسيق بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني؛

(و) تعزيز المسؤولية والمساءلة والمشاركة في القطاع الخاص؛

(ز) تعزيز فعالية تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي؛

(ح) تعزيز التنفيذ التعاوني والمنسق لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على الصعيد الوطني.

2-1 ما هو مشروع البرنامج الخاص؟

مشروع البرنامج الخاص:	لا يندرج المشروع ضمن مشاريع البرنامج الخاص إذا كان:
○ مشروع يقوده البلد ويصممه وينفذه مقدم الطلب ○ يبني قدرات طويلة الأجل في الوزارة أو الوزارات المعنية ○ لديه آلية تمويل مستدام أو خطة لضمان الاستدامة في المدى الطويل ○ يركز على المشاركة متعددة القطاعات	○ يركز على الأنشطة القصيرة المدى التي لا تساهم في تعزيز المؤسسات في المدى الطويل ○ يمول نواتج تتجاوز مدة المشروع ○ تحت إشراف أو تنفيذ منظمة غير الحكومة في الأساس ○ يشرك قطاعاً واحداً فقط من القطاعات ذات الصلة وهناك قطاعات أخرى قد تكون ذات صلة أيضاً ○ يركز فقط على التعامل مع تداعيات سوء إدارة المواد الكيميائية والنفايات ○ يركز فقط على بناء قدرات القطاع الخاص

(1) تُفهم هنا على أنها النفايات الخطرة. ولا تشمل النفايات النووية والنفايات البيولوجية والنفايات الصحية والأنواع الأخرى من هذه النفايات.

مشروع البرنامج الخاص:	لا يندرج المشروع ضمن مشاريع البرنامج الخاص إذا كان:
○ يحسّن إدارة المواد الكيميائية والنفايات لتخفيف الآثار السلبية ○ يشرك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص ○ يعزز بيئة تمكينية لتحفيز التصديق على اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا وتنفيذها وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ○ ينسق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ○ يحتوي على مكون لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ويعزز مراعاة المنظور الجنساني ومعايير الضمانات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ○ يركز على جمع البيانات المصنفة تبعاً لنوع الجنس حسب الاقتضاء	○ يركز الأنشطة على اتفاقية واحدة فقط من الاتفاقيات الأربع، وهي اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا، أو تنفيذ النهج الاستراتيجي، وكانت الاتفاقيات الأخرى ذات صلة أيضاً ○ لا يتيح التنسيق بين الوزارات المعنية ○ يشمل طلبات متعددة من نفس البلد في نفس دورة تقديم الطلبات، حيث يمكن أن يشير ذلك إلى عدم التنسيق

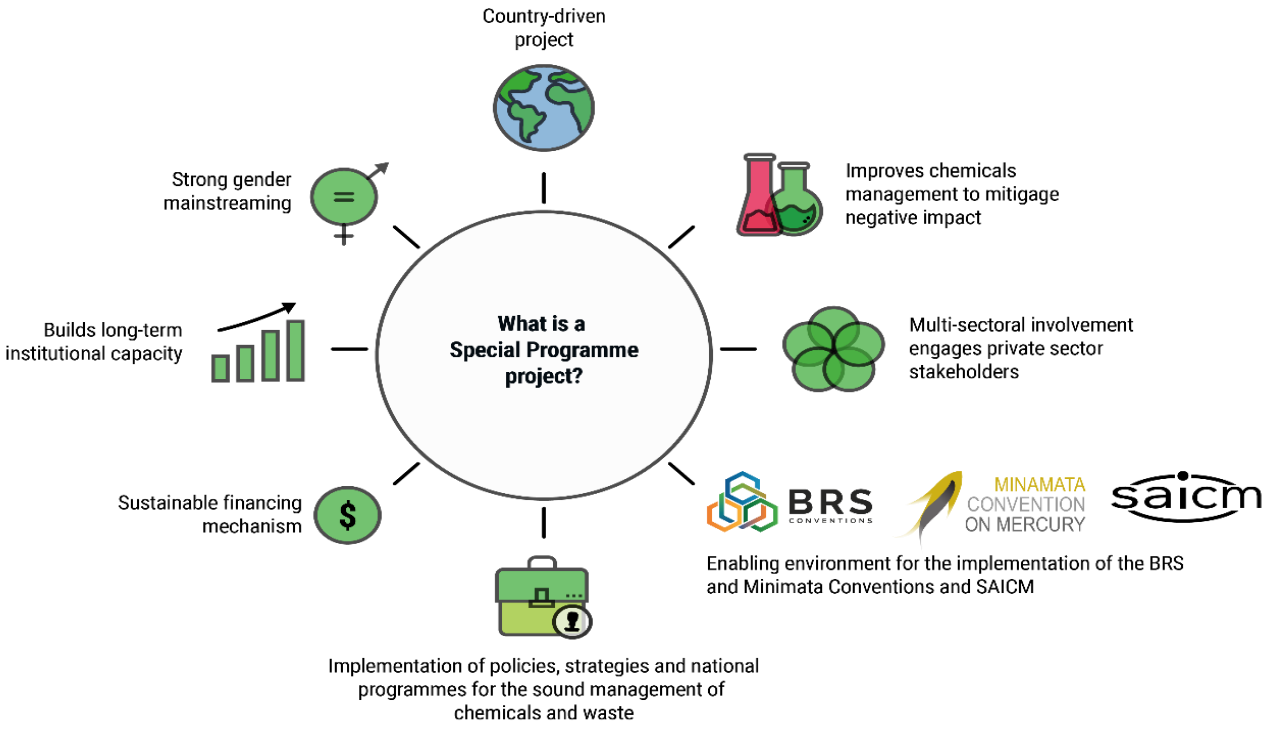

2-2 من الذي يمكن أن يقدم طلب تمويل إلى البرنامج الخاص؟

يمكن **للحكومات** المؤهلة أن تقدم طلبات إلى البرنامج الخاص.

وتشير كلمة ''الحكومات'' على وجه التحديد إلى الوزارة أو الإدارة الحكومية الوطنية المسؤولة عن خطة المواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني. ولا تكون الجهات المنتسبة إلى الحكومات والحكومات المحلية مؤهلة. وينبغي أن تكون البلدان مدرجة أيضاً في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية للبلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية وقت تقديم الطلب.

ويرجى ملاحظة أن استمارة الطلب تميز بين ''الحكومة مقدمة الطلب''، التي تشير إلى الحكومة التي تقدم الطلب و''مسؤول الاتصال لدى الحكومة مقدمة الطلب''، وهو مسؤول الاتصال الرئيسي نيابة عن الحكومة مقدمة الطلب، والمسؤول عن الطلب وجميع المعاملات مع الأمانة.

ويُشجع بشدة على ألا تقدم الحكومة مقدمة الطلب إلا طلباً واحداً فقط من البلد بناءً على المسألة (المسائل) المحددة كأهم الأولويات الوطنية للتمويل المحتمل من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص. وفي الحالات التي قد يكون فيها أكثر من مقترح واحد على الصعيد الوطني، ينبغي أن ينسق مسؤول الاتصال الرسمي بين أصحاب المقترحات لتمكين الحكومة مقدمة الطلب من تقديم مقترح واحد.

ومن المتوقع أن تقوم الحكومة التي تقدم الطلب بتنفيذ المشروع. غير أن الحكومة مقدمة الطلب يمكن أن ترشح منظمة منفذة للمشاريع لتنفيذ المشروع[2]. وفي مثل هذه الحالات، لا يجوز أن تتجاوز التكاليف الإدارية المخصصة للمنظمة منفذة للمشاريع 5 في المائة.

ويُطلب إلى مسؤول الاتصال الرسمي الموافقة على الطلب نيابة عن الحكومة. وينبغي إرسال خطاب تأييد من مسؤول الاتصال الرسمي إلى الأمانة في وقت تقديم الطلب.

2-3 هل يقبل البرنامج الخاص المشاريع الإقليمية؟

نعم، وافق المجلس في عام 2021 على إطلاق جولة تجريبية من الطلبات التي ستنظر في المشاريع الإقليمية.

ويمكن لعدة حكومات أن تشترك في تقديم مشروع إقليمي فرعي أو إقليمي أو أقاليمي. وقد يكون هذا هو النهج الأمثل لمسائل التنفيذ التي تؤثر على عدد من البلدان، التي يكون من الأفضل تناولها بطريقة منسقة. وبالنسبة للمشاريع من هذا النوع، يشترط تحديد حكومة واحدة بوصفها قائدة المشروع. وينبغي أن تكون جميع البلدان المدرجة في طلب إقليمي مدرجة أيضاً في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية للبلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية في وقت تقديم الطلب.

واستمارات الطلب والميزانية التي ستُستخدم لتقديم المشاريع الإقليمية هي نفس الاستمارات المستخدمة لتقديم المشاريع القطرية الفردية. وترد معايير تقييم المشاريع الإقليمية في المرفق الرابع.

ملاحظة: التوجيهات ومعايير التقييم المتعلقة باعتبارات محددة تتصل بصياغة المشاريع الإقليمية مظللة في أطر رمادية في جميع أقسام هذه الوثيقة.

2-4 ما هي التدابير والأنشطة التي يمكن تمويلها؟

يتمثل هدف البرنامج الخاص في دعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، في سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة استراتيجيات التنمية الوطنية، وخطط وأولويات كل بلد، وزيادة القدرات المؤسسية العامة المستدامة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها. ومن شأن التعزيز المؤسسي في إطار البرنامج الخاص أن ييسر ويمكّن تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

وتمشياً مع هذا الهدف، يمكن أن تشمل الأنشطة الممولة في إطار البرنامج الخاص ما يلي:

(أ) تحديد القدرات المؤسسية الوطنية وأوجه الضعف والثغرات والاحتياجات، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية على القيام بذلك، عند الاقتضاء؛

(2) من المفهوم أن المنظمة أو الوكالة أو الوزارة التابعة لمقدم الطلب هي الجهة المنفذة للمشروع، نظراً لأنها ستتحمل المسؤولية الكلية، وستكون هي المنسق الرئيسي للمشروع. ولكن يجوز لمقدمي الطلبات أن يقرروا نقل هذه المسؤولية إلى منظمة أو وكالة أو وكالة أو وزارة أخرى. ووفقاً للقواعد المالية للأمم المتحدة، لا يمكن للشركات التي تسعى للربح أن تعمل كمنظمات منفذة للمشاريع.

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية على تخطيط ووضع ورصد وتنسيق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين تقديم التقارير عن التقدم المحرز وتقييم الأداء؛

(د) تعزيز تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز التصديق على اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛

(هـ) التمكين من تصميم وتشغيل هياكل مؤسسية مكرسة لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها؛

(و) تعزيز القدرات المؤسسية لوضع تدابير لدعم جميع جوانب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك المجالات المواضيعية الأكثر تحديداً على الصعيد الوطني التي تشملها الصكوك.

وعلاوة على ذلك، تنص الاختصاصات على أن **البرنامج الخاص ينبغي أن يتجنب الازدواجية وتعدد آليات التمويل** والشؤون الإدارية المرتبطة بها، وينبغي أن يمول الأنشطة التي **تقع خارج نطاق ولاية مرفق البيئة العالمية**. وينطبق ذلك على كل من المشاريع القطرية الفردية والمشاريع الإقليمية.

ولذلك، يُنصح بشدة أن تتشاور مع **مسؤول الاتصال التنفيذي لمرفق البيئة العالمية** في بلدك لاستعراض مشروعك المقترح والتأكد من أن الأنشطة المقترحة في مشروعك لا تقع ضمن ولاية مرفق البيئة العالمية. وتتوفر معلومات إضافية في القسم 2-1 من المرفق الثالث.

2-5 ما مقدار الدعم المتاح؟

يمكن أن يقدم الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص دعماً يتراوح من 50 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى 250 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مقترح مشروع، بما في ذلك الرسوم الإدارية المحتملة والرصد والتقييم والمراجعة المالية. وفي ظروف معينة، يمكن أن يطلب البلد مقدم الطلب ما يصل إلى 500 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة كحد أقصى. وينبغي أن تفي المشاريع التي تطلب أكثر من 250 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة بالمعايير التالية:

(أ) تشرك جميع القطاعات ذات الصلة في تنفيذ المشروع، مثل قطاعات البيئة والصحة والزراعة والجمارك والعمل. وينبغي تحديد أدوار ومسؤوليات القطاعات ذات الصلة في تنفيذ المشروع تحديداً واضحاً وينبغي إدراج خطابات دعم من الوزارات المعنية كجزء من ملف الطلب؛

(ب) تشرك أصحاب المصلحة من المؤسسات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القطاع الخاص والمجتمعات المدنية. وينبغي تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ المشروع بوضوح. وينبغي إدراج خطابات دعم من أصحاب المصلحة هؤلاء كجزء من ملف الطلب؛

(ج) تستند إلى مبادرات الاقتصاد الدائري أو الاقتصاد الأخضر. وينبغي أن يوضح المشروع كيف تُشجع نتائج ونواتج المشروع الاستهلاك المستدام والاستخدام الفعال للموارد، وكذلك كيف يسعى المشروع إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

(د) تسلط الضوء على الروابط مع مصارف الاستثمار والتنمية من أجل فرص الاستثمار على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، حسب الاقتضاء. وينبغي تقديم معلومات توضح السبل التي يمكن بها لفرص الاستثمار هذه أن تعزز الاستدامة طويلة الأجل لمشروع البرنامج الخاص؛

(هـ) تثبت الإدماج والتكامل الشامل على الصعيد الوطني، شأنها شأن الأساليب التي يمكن بها توسيع نطاق الجهود على الصعيد الإقليمي بطريقة تآزرية. وينبغي أن يسرد المشروع الأنشطة التي يمكن توسيع نطاقها من الصعيد الوطني إلى الصعيد الإقليمي، ومجالات التعاون على الصعيد الإقليمي التي تكون أو يمكن أن تكون تآزرية؛

(و) تستند إلى المشاريع القائمة من البرامج والالتزامات الأخرى بموجب اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وينبغي أن يوضح المشروع كيف يستند إلى نتائج المشاريع السابقة أو الجارية حسب الاقتضاء، وكيف ستعزز هذه النتائج أهداف مشروع البرنامج الخاص.

6-2 هل توجد أي حدود قصوى أو أسقف للميزانيات ينبغي أن أكون على علم بها؟

نعم – وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية ذات الصلة، هناك حدود قصوى موصى بها لعدد قليل من فئات الميزانية.

1- تكاليف الموظفين والخدمات التعاقدية (مجتمعة) – 50 في المائة من إجمالي الميزانية؛
2- المعدات المتخصصة والتقنية – 10 في المائة؛
3- الرسوم الإدارية – بحد أقصى 5 في المائة؛
4- الرصد والتقييم والمراجعة (مجتمعة) – ينبغي ألا يتجاوز مجموعها 000 15 دولار من دولارات الولايات المتحدة.

انظر القسم المعنون ''ملاحظات إضافية بشأن فئات الميزانية'' في القسم 3 من المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات.

7-2 هل المخصصات التراكمية مسموح بها؟

نعم. يمكن للبلدان التي تقدمت بنجاح للحصول على تمويل من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص التقدم بطلب للحصول على تمويل في الجولات اللاحقة من جولات تقديم الطلبات بعد الانتهاء من مشروعها الأولي. ويقرر المجلس التنفيذي المخصصات التراكمية لبلد ما، بناءً على المساهمات الواردة والاحتياجات المعرب عنها في الطلبات المقدمة.

8-2 ما هي المدة القصوى لأي مشروع؟

ينبغي أن تستكمل المشاريع بالكامل في غضون ثلاث سنوات.

9-2 ما هي اللغة التي ينبغي أن أقدم بها طلبي؟

في حين أن المبادئ التوجيهية والتوجيهات المتعلقة بتقديم الطلبات متاحة بخمس من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، فإن المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص يعمل باللغة الإنكليزية **وبالتالي يجب تقديم جميع طلبات المشروعات باللغة الإنكليزية.**

10-2 أين أجد استمارات الطلبات؟

يمكن تنزيل المجموعة الكاملة من استمارات الطلبات من الموقع الشبكي للبرنامج الخاص

https://www.unenvironment.org/explore-topics/chemicals-waste/what-we-do/special-programme/applying-funding-through-special

11-2 كيف أقدم الطلب؟

يتكون ملف الطلبات الكامل من المستندات التالية:

1- الاستمارة ألف – استمارة تقديم طلب مشروع

أ- المرفق 1: بيانات الاتصال
ب- المرفق 2: معلومات المشروع ذات الصلة

2- الاستمارة باء – ميزانية المشروع

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضاً إدراج المستندات التالية مع ملف الطلب:

- خطاب التصديق من مسؤول الاتصال الرسمي
- إثبات التمويل من البلد المستفيد والجهات الراعية والمانحة الأخرى
- خطابات الموافقة على المشروع من الشركاء المنفذين
- المستندات الداعمة الأخرى

بالنسبة للمشاريع الإقليمية:

- خطاب تصديق من الحكومة التي تقود المشروع تقر بدورها في المشروع؛
- خطابات تصديق على المشروع من مسؤولي الاتصال الرسميين لكل بلد مشارك؛
- إثبات التمويل من كل من البلدان المشاركة والجهات الراعية والمانحة الأخرى؛
- خطابات التصديق على المشروع من الشركاء المنفذين؛
- المستندات الداعمة الأخرى.

وينبغي إرسال ملفات الطلبات الكاملة إلكترونياً في نسخ **Word و PDF** (أي التوقيعات الممسوحة ضوئياً أو التوقيعات الإلكترونية من مسؤول الحكومة مقدمة الطلب أو مسؤول الاتصال الوطني أو مسؤول الاتصال التنفيذي لمرفق البيئة العالمية)، إلى: unepchemicalsspecialprogramme@un.org **في موعد أقصاه 7 آب/أغسطس 2021.**

وينبغي أيضاً تقديم الاستمارات الأصلية الموقعة والوثائق الداعمة إلى الأمانة بالبريد على العنوان التالي:

Special Programme Secretariat,
UN Environment, Economy Division,
Chemicals and Health Branch,
Avenue de la Paix 8-14, 1211 Genève, Switzerland

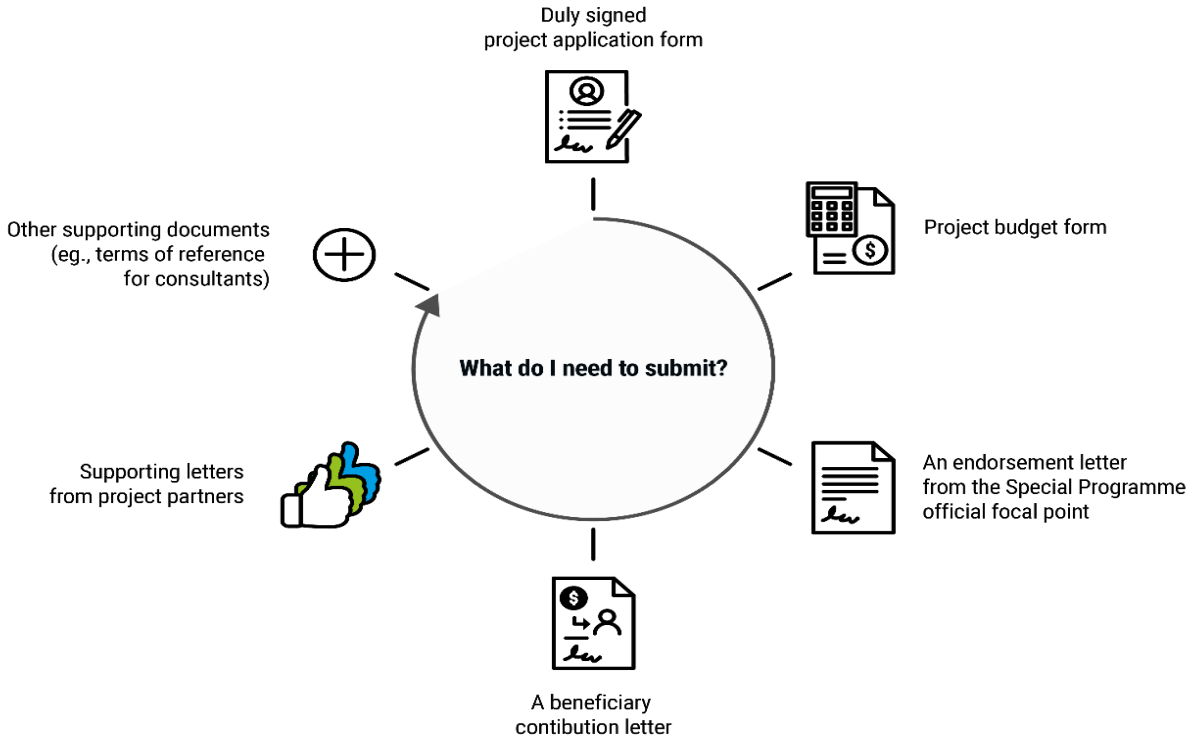

12-2 ما هو الموعد النهائي لتقديم الطلبات؟

الموعد النهائي الإلزامي لتقديم طلبات الجولة الخامسة هو **7 آب/أغسطس 2021**.

ويتم تشجيع المتقدمين على تقديم ملفات طلباتهم في أقرب وقت ممكن قبل الموعد النهائي حتى تتمكن الأمانة من استعراضها للتأكد من اكتمالها وأهليتها وتقديم التوجيه.

13-2 هل يمكن أن ألتمس الدعم في إعداد طلبي؟

الأمانة متاحة لتقديم الدعم على أساس كل حالة على حدة بناءً على طلب من مقدمي الطلبات أثناء إعداد طلباتهم. ويمكن لمقدمي الطلبات أن يلتمسوا مشورة متخصصة بشأن تحديد الحلول في مجال التعاون التقني، وتصميم المشاريع وتسلسل الأنشطة المناسبة، وقياس الفعالية/الأثر وأفضل الممارسات في إدارة المشاريع. ويمكن أن تقدم الأمانة هذه المشورة مباشرة. ويمكن أن تسعى الأمانة أيضاً إلى توصيل المتقدمين بالخبراء ذوي الصلة من الاتفاقيات ذات الصلة المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات، حسب الاقتضاء. **ويُشجع مقدمو الطلبات على التواصل مع الأمانة في أقرب وقت ممكن لتأمين المساعدة.** وقد يتعذر على الأمانة أن تقدم الدعم للطلبات المتأخرة. ويرجى إرسال جميع الطلبات إلى unepchemicalsspecialprogramme@un.org.

وستقدم الأمانة معلومات عن الجولة الخامسة من الطلبات خلال الأحداث المناسبة مثل الاجتماعات الإقليمية لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا واجتماعات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقد يشمل ذلك الأحداث الجانبية والفصول التوجيهية بشأن وضع تصور للمشاريع وإعدادها (بما يشمل كيفية استكمال الأطر المنطقية). وسيختلف تنسيق التنفيذ حسب القيود السائدة بسبب كوفيد.

14-2 ما الذي يحدث بعد ذلك؟

ستقر الأمانة باستلام ملف الطلب، في موعد لا يتجاوز أسبوع واحد بعد الاستلام.

الخطوة 1: فرز الطلبات بواسطة أمانة البرنامج الخاص

تتولى الأمانة فرز الطلبات للتأكد من أنها كاملة ومؤهلة.

وخلال عملية الفرز، يمكن أن تطلب الأمانة معلومات أو توضيحات إضافية من مقدم الطلب لتيسير عملية تحديد الأهلية والاكتمال.

ولا بد أن تصل الطلبات إلى الأمانة قبل الموعد النهائي، بحيث يتسنى للأمانة، إذا كانت هناك أي بنود ناقصة/إضافية مطلوبة، أن تنبه مقدم الطلب بشأن البنود الناقصة لتقديمها قبل الموعد النهائي. ولن ينظر مجلس الإدارة في تمويل الطلبات غير المكتملة.

الخطوة 2: التقييم بواسطة الأمانة

تتولى الأمانة تقييم التطبيقات بالتشاور مع أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وأمانة اتفاقية ميناماتا، وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأمانة مرفق البيئة العالمية، والشركاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية حسب الاقتضاء.

ويستند التقييم إلى المعايير والإجراءات التي أقرها المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص، على النحو الوارد في المرفق الرابع من هذه الوثيقة.

وتقدم الأمانة تقريرها عن المقترحات الكاملة والمؤهلة وكذلك تقييمها إلى المجلس التنفيذي لاستعراضه والنظر فيه في اجتماعه السنوي.

الخطوة 3: موافقة المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص

يستعرض المجلس التنفيذي جميع مقترحات المشاريع الكاملة والمؤهلة، مع مراعاة التقييم الذي أجرته الأمانة، في اجتماعه السنوي التالي.

ويوافق المجلس التنفيذي على طلبات المشاريع، رهناً بتوافر الأموال.

وإذا كان يمثل الحكومة مقدمة الطلب ممثلة عضو في المجلس التنفيذي من المقرر أن يتخذ قراراً بشأن الطلب، فإن النظام

الداخلي للمجلس التنفيذي يقتضي أن يتنحى عضو المجلس عن المداولات وعن عملية اتخاذ القرار المتعلق بالطلب.

الخطوة 4: إخطار مقدمي الطلبات

تخطر الأمانة مقدمي الطلبات بقرار مجلس الإدارة خطياً في غضون أربعة أسابيع من اجتماع المجلس التنفيذي ذي الصلة.

الخطوة 5: ترتيبات التنفيذ

تُنفذ الأنشطة الممولة من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص وفقاً لترتيبات إدارة المشروع التي يوافق عليها المجلس التنفيذي. وتشمل ترتيبات إدارة المشروع تحويل الطلبات إلى صكوك قانونية ذات صلة تمثل الأساس لاتفاق تمويل موقع بين مقدم المشروع وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته مدير الصندوق الاستئماني. وستوضع الترتيبات المالية وترتيبات الإبلاغ مع مدير المشروع.

3- النطاق المحتمل للمشاريع

يدعم البرنامج الخاص تعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويعرَّف التعزيز المؤسسي بأنه *"تحسين استدامة القدرات المؤسسية للحكومات من أجل وضع سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية واعتمادها ورصدها وإنفاذها وكذلك زيادة إمكانية حصولها على الموارد المالية والموارد الأخرى للأطر الفعالة لتنفيذ الصكوك من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها"*.

وينبغي أن تأخذ المشاريع بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وأهداف خطط التنمية الوطنية ويمكن أن تشمل مكونات مثل:

مكون التعزيز المؤسسي: تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية وإنفاذها	• تحديد وتوثيق الاحتياجات والتحديات التي يواجهها بلدك في وضع وتنفيذ وإنفاذ السياسات المتكاملة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛ • تعزيز التنفيذ التشريعي الكامل لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛ • تحديد العناصر المحتملة لاستراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بصورة فعالة، مثل التدابير والخطوات وأفضل الممارسات لتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية والقانونية الوطنية.

دراسة حالة: تقييم يقوده البلد وتحديث للتشريعات القائمة في سان تومي وبرينسيبي

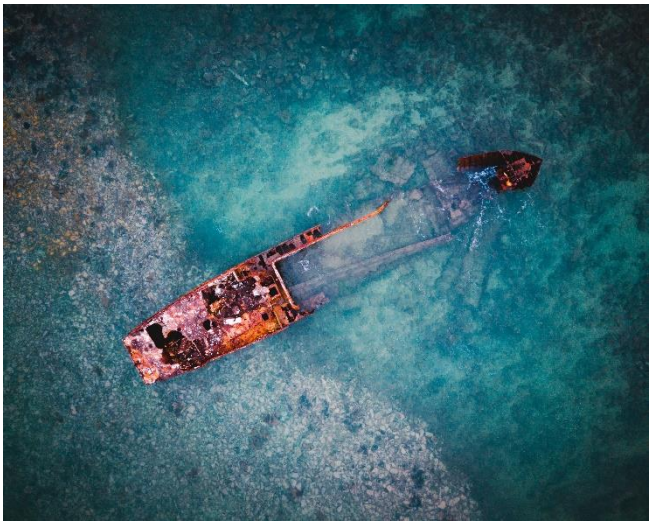

يمكن أن يكون استعراض البنى التحتية القانونية والمؤسسية جزءاً من استراتيجية متكاملة لإدارة دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات. وإذا لم يكن لدى بلدك السياسات اللازمة، يتعين استعراض وتحديث البنى التحتية القانونية والمؤسسية، والاستناد إلى الهياكل والمعلومات القائمة قدر الإمكان لضمان الاستخدام الفعال للموارد والاستمرارية.

ويمكن أن يشمل تحليل الإطار القانوني استعراض ما يلي: القانون الأساسي أو مصدره واللوائح و/أو النظام الداخلي، من بين أمور أخرى. ويمكن تصميم خيارات السياسات المختارة لتشمل وضع: المقترحات التشريعية، و/أو مقترحات بشأن الترتيبات المؤسسية و/أو تدابير استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء.

ومن خلال مشروعها المنفذ بموجب البرنامج الخاص، تعتزم سان تومي وبرينسيبي تعزيز إدارتها للمواد الكيميائية والنفايات من خلال تعزيز القدرات وهياكل الحوكمة لتعزيز التنسيق الوطني لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

وسيكون أحد نواتج مشروعها هو تعزيز تنفيذ التشريعات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات والامتثال لها، بما في ذلك قانون المسؤولية الممتدة للمنتج. وسيتم تنفيذ ذلك من خلال إجراء تقييم شامل للمسؤولية الممتدة للمنتج والتشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات بما في ذلك مستويات الامتثال. وسيجري تقييم أدوار الوزارات والوكالات الحكومية مثل وزارات الزراعة والجمارك والعدل والشرطة وغيرها في دعم إنفاذ المسؤولية الممتدة للمنتج على الصعيد الوطني، وتشريعات المواد الكيميائية والنفايات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وتكييف أحكام اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا وفقاً للسياق المحلي.

مكون التعزيز المؤسسي: التنسيق الوطني وتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات	• تعزيز جمع البيانات وتبادل المعلومات من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ • دعم بلدك لوضع استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بصورة فعالة؛ • تيسير الوفاء بالتزامات الإبلاغ تجاه اتفاقيات بازل واستكهولم واتفاقية ميناماتا من خلال تحسين جمع البيانات والمعلومات والوصول إليها.

دراسة حالة: إنشاء آليات تبادل المعلومات في أوغندا

يجري استيراد كميات كبيرة من المواد الكيميائية إلى أوغندا كل عام لاستخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية. غير أنه لا توجد حالياً قدرة مؤسسية وتقنية كافية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها. وتسعى أوغندا، من خلال مشروعها المنفذ بموجب البرنامج الخاص، إلى تعزيز قدرتها المؤسسية الوطنية على رصد وتنسيق تنفيذ إطارها التنظيمي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

وفي إطار مشروعها المنفذ بموجب البرنامج الخاص، ستعمل أوغندا على إنشاء آلية فعالة لرصد ومراقبة المواد الكيميائية، على وجه التحديد، من خلال وضع قاعدة بيانات وطنية عملية للمواد الكيميائية والنفايات. وستكون قاعدة البيانات قادرة على توفير المعلومات للجمهور والسلطات التنظيمية المتعلقة بمختلف المواد الكيميائية المحظورة والمقيدة والمعفاة، بما يتماشى مع الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات.

مكون التعزيز المؤسسي: دعم موظفي الجمارك	• تعزيز الحوار بين موظفي الجمارك ومسؤولي الاتصال التابعين للاتفاقيات وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين نحو نهج منسق لدعم أهداف ومتطلبات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛ • تحسين فهم مسائل الرقابة على التجارة، ودور الجمارك وأصحاب المصلحة الآخرين، وتحدياتهم واحتياجاتهم، وأفضل السبل لمواجهتها؛ • التدريب لتعزيز قدرة موظفى الجمارك على كشف التجارة غير المشروعة فى المواد الكيميائية والنفايات

دراسة حالة: التنفيذ والرصد والإنفاذ في إسواتيني

يعد تنفيذ التشريعات القائمة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات بفعالية وكفاءة أمراً ضرورياً. وعلى الصعيد الوطني، تتطلب الإدارة السليمة الفعالة للمواد الكيميائية والنفايات التعاون بين جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات ذات الصلة. ويعد تعيين موظفي الجمارك، وعمليات التحقق من البحوث المختبرية وطرائق زيادة الوعي جزءاً من استراتيجية التنفيذ والرصد والإنفاذ الفعالة الطويلة الأجل التي ستكون مستدامة بعد عمر مشروع البرنامج الخاص.

ومن خلال مشروعها المنفذ بموجب البرنامج الخاص، تأمل إسواتيني في وضع إطار أكثر تماسكاً واتساقاً واستجابةً من القوانين واللوائح والمعايير الإدارية والتقنية لدعم متطلبات الإبلاغ لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، فضلاً عن تعزيز الامتثال للقوانين الوطنية من خلال إنفاذ القوانين/اللوائح والسياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير القائمة.

وفيما يتعلق بتنفيذ ورصد وإنفاذ التشريعات القائمة بصورة فعالة في المدى الطويل، ستركز نواتج المشروع المحددة على بناء التدخلات في مجال الضوابط القائمة لتعزيز قدرة ضباط شرطة الحدود وموظفي الجمارك للكشف عن الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات بالإضافة إلى طرح المواد الكيميائية الخاضعة للرقابة في السوق وتعزيز مستوى التعاون والتنسيق بين الدوائر المعنية بإدارة الحدود. وستحظى هذه الأنشطة بدعم من التشريعات المعززة التي ستُنفذ في إطار التدابير المحلية ذات الصلة بهدف تمكين المسؤولين (ضباط الشرطة ومفتشي سلامة الصحة المهنية ومفتشي البيئة ومفتشي الصحة العامة) الذين لديهم صلاحيات للقيام بهذه المهام.

مكون التعزيز المؤسسي: تعزيز القدرات الوطنية لاتخاذ تدابير رقابة التجارة الدولية بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات	• التدريب العملي على تطبيق إجراءات استيراد وتصدير المواد الكيميائية والنفايات الخطرة في الممارسة العملية التي تنظمها اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ • تبادل الخبرات والمعلومات بشأن التحديات والفرص المرتبطة بالتجارة الدولية بالمواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاضعة لآليات التحكم بموجب الاتفاقيات الأربع والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ • زيادة الوعي وزيادة المعرفة بشأن المسائل القانونية ومسائل السياسات المتعلقة بمسائل التجارة والبيئة الشاملة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، من حيث صلتها بتنفيذ الاتفاقيات الأربع والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ • تعزيز المعرفة بشأن الأدوات القائمة المتفق عليها عالمياً لتوسيم المواد الكيميائية الخطرة بصورة سليمة؛ • جمع المعلومات المتعلقة بأوجه التآزر الممكنة في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع والتجارة في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

دراسة حالة: تشجيع توسيم المواد الكيميائية الخطرة توسيماً مناسباً في بيرو

إن النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها نظام متفق عليه دولياً لتعريف وتصنيف المواد الكيميائية الخطرة، وينقل معلومات الصحة والسلامة على ملصقات وصحائف بيانات السلامة. وهو آلية تدعم عمل الصكوك المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات حيث يمكن للبلدان الاستفادة من النظام كأداة لزيادة السلامة الكيميائية التي ستساعد بدورها في التنفيذ.

ويسعى مشروع البرنامج الخاص في بيرو، من بين أمور أخرى، إلى تنفيذ النظام المنسق عالمياً، أولاً عن طريق إجراء تقييم لتحديد الدرجة الحالية لاستخدامه وتحديد ما إذا كانت هناك أي فجوات في التنفيذ في سياق تنفيذ النظام المنسق عالمياً في البلد أم لا. وسيشمل ذلك تقييماً تقنياً قانونياً لتحديد القطاعات المشاركة في تنفيذ النظام المنسق عالمياً باستخدام نهج تجميعي. وفي نهاية المطاف، يعتزم المشروع تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص في تنفيذ النظام المنسق عالمياً.

وعلاوة على ذلك، من المتوخى صياغة توجيهات بشأن تطبيق تدابير محددة لتقليل وإدارة المخاطر التي تتعرض لها الصحة والبيئة نتيجة المواد الكيميائية المحددة، وفقاً للنظام المنسق عالمياً، على أنها مسببة للسرطان ومطفرة وسامة وخطرة على الإنجاب أو خطرة على البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تصميم وتنفيذ التدريب للموظفين التقنيين العاملين لدى المؤسسات المشاركة في تطبيق وتنفيذ النظام المنسق عالمياً، من أجل تعزيز قدراتهم التقنية على تفسير النظام وتطبيقه.

مكون التعزيز المؤسسي: الإبلاغ الوطني والوسائل الأخرى للإبلاغ عن المعلومات	• تعزيز فهم متطلبات الإبلاغ بموجب اتفاقيات بازل واستكهولم واتفاقية ميناماتا وكذلك متطلبات الإبلاغ عن التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بما في ذلك استخدام نظم الإبلاغ عبر الإنترنت؛ • تيسير تبادل المعلومات عن حالة تنفيذ المادتين 11 و12 من اتفاقية روتردام، اللتين تتعلقان بالتجارة؛ • تعزيز قدرة بلدك على الوفاء بالتزامات اتفاقية روتردام المتعلقة بمراقبة التجارة في المواد الكيميائية المدرجة في المرفق الثالث (المادة 11)، وإخطار التصدير (المادة 12) والمعلومات المصاحبة للصادرات.

دراسة حالة: تحسين جمع البيانات من أجل الوفاء بالالتزامات تجاه اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم في جمهورية مولدوفا

قدمت حكومة جمهورية مولدوفا التزامات قوية وإيجابية نحو تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ومواءمة أوضاعها مع لوائح الاتحاد الأوروبي. ونجحت جمهورية مولدوفا، من خلال مشروعها المنفذ بموجب البرنامج الخاص، من بين أمور أخرى، في وضع نموذج أولي لنظام تسجيل للمواد الكيميائية سيجري استخدامه لتتبع تدفق المواد الكيميائية داخل البلد. ويعرض مورد المعلومات المتخصص هذا عن المواد الكيميائية في أسواق جمهورية مولدوفا وسيؤدي في نهاية المطاف إلى تيسير الوفاء بالتزامات الإبلاغ تجاه الاتفاقيات ذات الصلة. وبناء على نجاح مشروعها المنفذ بموجب البرنامج الخاص، سعت جمهورية مولدوفا إلى الاستفادة من العمل الذي قامت به ونجحت في تأمين تمويل لمشروع ثانٍ من البرنامج الخاص. وسيكون أحد مكونات المشروع الذي سيُنفذ هو توسيع نظام تسجيل المواد الكيميائية. وسيؤدي الإطلاق الكامل لنظام التسجيل هذا إلى تحسين الإجراءات المشتركة بين الوزارات والقطاعات في مولدوفا لتقاسم البيانات المتعلقة بالمواد الكيميائية وسيجري دعمه من خلال تنظيم أنشطة زيادة الوعي المتعلقة بمختلف المسائل المتعلقة بسلامة المواد الكيميائية.

مكون التعزيز المؤسسي: إدماج المواد الكيميائية والنفايات	• دعم إنشاء آليات التمويل المستدام لمواصلة تمويل الأنشطة المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ • دعم إدراج المواد الكيميائية والنفايات في استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة؛ • دعم بلدك لوضع وتحديد الأولويات للمؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛ • دعم بلدك لتعزيز التعاون مع المكاتب الإحصائية، من خلال تعزيز قدراتها على جمع البيانات لغرض اتفاقيتي بازل واستكهولم والإبلاغ الوطني في إطار اتفاقية ميناماتا، والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وكذلك المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وجمع البيانات على أساس تجريبي بما يتجاوز شكل الإبلاغ الوطني.

دراسة حالة: تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري في بوروندي

تتمثل إحدى الأولويات المواضيعية للبرنامج الخاص في دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في النُهج الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويعتمد نهج الاقتصاد الدائري في جوهره على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير عالي الجودة وأقل بكثير على المواد الخام البكر لتصنيع المنتجات. ويسعى هذا النهج إلى الحفاظ على القيمة المضافة في المنتجات والمواد لأطول فترة ممكنة، مقارنة بالنموذج الخطي التقليدي ''خّذ وصنّع وتخلص'' المستخدم حالياً الذي أدى حتى الآن إلى كثير من تحديات اليوم الناتجة عن التلوث من المواد الكيميائية والنفايات.

ويدمج مشروع البرنامج الخاص في بوروندي الاقتصاد الدائري في تصميم المشروع ويسعى إلى استخدام المبادئ لدعم نهجه إزاء الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويسعى المشروع إلى تنفيذ مشروع تجريبي من شأنه أن يسهم في التعزيز المؤسسي من خلال عرض وتقييم نهج الاقتصاد الدائري لإدارة المواد الكيميائية والنفايات. وسيتم تنسيق ذلك مع وضع وتنفيذ تقييم وطني واستراتيجية وطنية للمجالات ذات الأولوية التي وضعت في إطار المشروع التي ستُرشد بدورها عملية وضع واعتماد التشريعات/اللوائح الوطنية المعززة التي توفر إطاراً تمكينياً لنهج الاقتصاد الدائري إزاء إدارة المواد الكيميائية والنفايات.

وسيجري دعم هذه الأنشطة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية لزيادة الوعي بنهج الاقتصاد الدائري للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بالإضافة إلى برنامج تدريبي للمؤسسات الوطنية والإقليمية الرئيسية بشأن التدابير التنظيمية المتعلقة بإطار الاقتصاد الدائري.

• **مكون التعزيز المؤسسي: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات ومؤسسات الأعمال ودورة حياة الموارد الكيميائية والنفايات**	• تعزيز الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات التي يفرضها استخدام محدد أو مواد كيميائية محددة تتناولها اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛ • ربط المبادرات البحثية والعلمية بحلول الأعمال لتحقيق فائدة لبلدك فى الوفاء بالتزاماته تجاه اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛ • تحديد العناصر الرئيسية للآثار الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بمواد كيميائية خطرة مختارة؛ • توثيق البدائل للمواد الكيميائية الخطرة المختارة وقابلية تطبيقها في السياق المحلي وكذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا.

دراسة حالة: الشراكات بين القطاعين العام والخاص فى أنغولا

دخلت أنغولا، بين عامي 1975 و2002، في واحدة من أكثر الحروب دموية في العالم. ونتيجة لذلك، لم توضع خطة إدارة المواد الكيميائية والنفايات ذات معالم واضحة. ولا تزال آليات وقدرات التنسيق الوطنية، وكذلك الشراكات مع القطاع الخاص، ضعيفة للغاية. ومن أجل معالجة هذا الوضع، تأمل أنغولا في تعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وكذلك تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بهدف تيسير تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات.

ومن خلال مشروعها المنفذ بموجب البرنامج الخاص، تعتزم أنغولا إرساء شراكة رائدة بين القطاعين العام والخاص وإثبات إمكانية إدارة المواد البلاستيكية البحرية في إطار اقتصاد دائري. وسيتحقق ذلك من خلال إجراء تقييم لتحديد المجالات المحتملة للتعاون والشراكات في مجالات إدارة المواد الكيميائية والنفايات الوطنية وصياغة مقترح بشأن المجالات المحتملة التي تتطلب إجراءات، وقائمة الشركاء المحتملين، والأنواع المحتملة من الشراكات. وسيجري بعد ذلك تصميم وتنفيذ دراسة تجريبية بشأن إدارة المواد البلاستيكية البحرية في إطار الاقتصاد الدائري.

4- الاعتبارات الجنسانية واعتبارات الضمانات

4-1 تعميم مراعاة المنظور الجنساني

يعد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات مسألة شاملة تتضمن تقييم وتخطيط للطريقة التي تؤثر بها الآثار الضارة للتلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات على النساء والأطفال والرجال بصورة مختلفة. وهذه الاختلافات ناتجة عن عدة عوامل فسيولوجية واجتماعية واقتصادية.

ويتعرض الرجال والنساء لمواد كيميائية ونفايات مختلفة بسبب طريقة تحديد أدوارهم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على أساس الجنس. وعلى سبيل المثال، قد يكون الرجال أكثر تعرضاً في سياق مهني للعوامل أو المواد في مكان العمل التي يمكن أن تسبب اعتلال الصحة. ومن الناحية الأخرى، غالباً ما تؤدي النساء الجزء الأكبر من العمل المنزلي داخل المنزل وحوله، بما في ذلك فرز النفايات المنزلية وإزالتها والتخلص منها. وفي بعض المناطق، يشمل ذلك حرق المواد البلاستيكية وغيرها من النفايات المنزلية في الهواء الطلق. ويؤدي ذلك إلى آثار مختلفة اختلافاً كبيراً على صحة الرجال والنساء، بما في ذلك الصحة الإنجابية والصحة النمائية قبل الولادة.

وعلاوة على ذلك، تميل المرأة، من الناحية الفسيولوجية، إلى أن تكون أصغر حجماً ولها دور رئيسي في الإنجاب والتربية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينتقل العبء الكيميائي للمرأة إلى طفلها أثناء الحمل، عبر المشيمة، وكذلك عن طريق الرضاعة الطبيعية. ولذلك، فإن أثر التلوث من المواد الكيميائية والنفايات على النساء أكبر منه على الرجال، حتى لو كان تعرضهن هو نفسه.

ولذلك من الضروري أن تصف أي إجراءات مخططة يتم الاضطلاع بها في نطاق مشروع البرنامج الخاص اعتبارات تعميم مراعاة المنظور الجنساني التي تتناول اهتمامات وخبرات النساء والرجال في سياق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات باعتبارها بُعداً متكاملاً من تصميم المشروع وتنفيذه ورصده وتقييمه.

ويؤدي إدراج كل من الرجال والنساء في وضع السياسات وصنع القرار إلى الاطلاع على تجارب ووجهات نظر مختلفة من شأنها أن تعمل على تعزيز السياسات المقترحة والأنشطة المقترحة.

ويمكن دمج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مقترحات مشاريع البرنامج الخاص من خلال إدراج مؤشرات وأهداف جنسانية في الإطار المنطقي تركز على جملة أمور، من بينها:

- إجراء البحوث وتوليد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس التي تبين أثر التلوث من المواد الكيميائية والنفايات على السكان المحرومين في بلدك. ويمكن استخدام هذه البيانات بعد ذلك، على سبيل المثال، للإبلاغ عن أي تحديثات في التشريعات أو وضع خطة عمل جنسانية يمكن استخدامها لتوجيه العمل المستقبلي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات من خلال منظور جنساني.
- تخطيط وتنظيم أنشطة زيادة الوعي التي تثقف أصحاب المصلحة المعنيين، مثل عامة الناس، بشأن الآثار المتمايزة بين الجنسين والمحددة اجتماعياً الناجمة عن (سوء) إدارة المواد الكيميائية. ويمكن أن تشتمل الأنشطة على إنتاج مواد إعلامية ومواد لوسائل الإعلام تحتوي على معلومات متعلقة بالمنظور الجنساني والتأكد من تنظيم أنشطة شخصية في أوقات مختلفة مناسبة لحضور كل من الرجال والنساء.
- تعزيز نُهج أصحاب المصلحة المتعددين لضمان المشاركة الفعالة للمجموعات المختلفة، بما في ذلك النساء، في وضع السياسات وصنع القرارات. ويؤدي إدراج كل من الرجال والنساء إلى الحصول على وجهات نظر مختلفة تعمل على تعزيز السياسات المقترحة والأنشطة المقترحة.
- إعداد اختصاصات لموظفي المشروع تضمن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، وتتطلب، حيثما ينطبق، مهارات/خبرة في مجال المنظور الجنساني.
- رصد الفوائد والمشاركة والتعقيبات بين النساء والرجال أثناء أنشطة المشروع ودمج إجراءات علاجية تعزز المساواة بين الجنسين، حسب الاقتضاء. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال استمارات التقييم التي يتم توزيعها خلال كل نشاط من أنشطة المشروع، حسب الاقتضاء، لجمع معلومات عن جنس كل مشارك، والانخراط السابق في أنشطة مماثلة والأهمية المتصورة والتحسينات التي يمكن تنفيذها.

2-4 حقوق الإنسان والشعوب الأصلية

اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير 2020، إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية المنقح، الذي يحدد سبعة معايير وقائية، العديد منها وثيق الصلة بمشاريع البرنامج الخاص. ويكتسي معيار الوقاية رقم 3 بشأن منع التلوث وكفاءة الموارد أهمية خاصة لأنه يهدف، من بين أمور أخرى إلى:

- تجنب توليد النفايات الخطرة أو غير الخطرة أو الحد منها وتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان للإدارة السليمة بيئياً للمواد والنفايات الخطرة والتخلص منها

وعلى النحو المبين في تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً، فإن النهج القائم على حقوق الإنسان لمعالجة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات يشمل الاعتبارات التالية:

- ضمان احترام التشريعات والممارسات الأخرى لالتزامات حقوق الإنسان المرتبطة بالمواد والنفايات الخطرة وحمايتها وإعمالها، ومن جملتها الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في السلامة البدنية؛
- ضمان أن تكفل الممارسات المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة المساواة ولا تنطوي على أي تمييز في حق أي جماعة ضعيفة، بما في ذلك الأطفال والفقراء والعمال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية والمهاجرون والأقليات، وتراعي المخاطر المرتبطة بنوع الجنس؛
- استخدام تصميم أكثر أماناً، واتباع نهج دورة الحياة من أجل حماية الفئات الأضعف حالاً من المواد والنفايات الخطرة والمسارعة إلى تطبيق نهج شامل؛
- سن وإنفاذ أطر تشريعية وتنظيمية ترمي إلى حماية حقوق الإنسان من الانتهاك الناشئ عن عمليات مؤسسات الأعمال التجارية التي تنتج المواد والنفايات الخطرة وتستخدمها وتطلقها وتخزنها وتتخلص منها، بما في ذلك فروع مؤسسات الأعمال التجارية في البلدان الأجنبية مع الحفاظ على معايير الضمانات وتحسين وسائل الحماية باستمرار؛ للوفاء بالتزاماتها، واستكشاف نظم استرداد التكاليف؛
- إنشاء مؤسسات فعالة قادرة على اتخاذ إجراءات في الوقت المطلوب لحماية حقوق الإنسان؛ ومنع تضارب المصالح مع تنفيذ نهج يشمل الحكومة برمتها؛
- تمكين الناس والشعوب من المطالبة بحقوقها والدفاع عنها من تهديدات المواد والنفايات السمية أو غيرها من المواد الخطرة؛
- تشجيع الشركات على الاضطلاع بإجراء العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والإفصاح عنها لدورة حياة المواد السامة في منتجاتها وعملياتها، بما في ذلك سلاسل الإمداد والقيمة، وينبغي تحديد وتقييم المخاطر، ومنع الآثار والتخفيف منها، وتوخي الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بجهودها؛
- ضمان وصول ضحايا آثار المواد والنفايات الخطرة إلى سبيل انتصاف فعال بوسائل منها معالجة المواقع، وتوفير الرعاية الصحية، ودفع التعويضات وضمان عدم التكرار، من بين أمور أخرى، وينبغي تقليل العراقيل النَّسقية، ومن جملتها عبء الإثبات وإثبات العلاقة السببية، التي تمنع ضحايا التعرض للسميات من الوصول إلى سبل الانتصاف.

ومن الأمور ذات الصلة أيضاً بموجب إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية المنقح ضمان المعيار 7 المتعلق بالشعوب الأصلية، الذي يهدف، من بين أمور أخرى، إلى:

- تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بأراضيها وأقاليمها ومواردها وسبل عيشها التقليدية وتراثها الثقافي المادي وغير المادي، التي تعد حقوقاً أساسية لاحترام هويات الشعوب الأصلية وتحسين رفاهها.

ويشمل ضمان مراعاة حقوق الشعوب الأصلية أثناء تصميم وتنفيذ مشاريع البرنامج الخاص مراعاة ما يلي:

- تيسير حق الشعوب الأصلية في المشاركة في عمليات صنع القرار فيما يخص المسائل التي تمس بحقوقهم، عن طريق ممثلين تختارهم تلك الشعوب وفقاً لإجراءاتها هي، وكذلك الحفاظ على مؤسسات صنع القرار الخاصة بها وتطويرها على النحو المنصوص عليه في المادة 18 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- وضع تدابير فعالة لضمان قيام المتضررين من تلك المواد باستحداث وتنفيذ برامج لرصد الصحة والمحافظة عليها واستعادتها.
- الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية فيما يتعلق بتخزين المواد الخطرة أو التخلص منها في أراضيها أو أقاليمها، على النحو المنصوص عليه في المادة 29(2) من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

5- الاعتبارات المتعلقة برصد المشاريع وتقييمها والإبلاغ عنها

لئن كان قد يبدو من السابق لأوانه النظر في رصد المشاريع وتقييمها والإبلاغ عنها في هذه المرحلة، فإنها تمثل في الواقع مكوناً مهماً من تصميم المشروع وإدارته. ومن المتوقع أن تسهم المشاريع الفردية في تحقيق نتائج البرنامج الخاص، وهي أن *"تتخذ حكومات البلدان النامية والبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إجراءات إيجابية لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا وخطط تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"*.

ويسهم تصميم المشاريع وتخطيطها مع مراعاة مبادئ الرصد والإبلاغ في ضمان أن تكون أهداف المشاريع والتدابير المقترحة والمؤشرات موجهة إلى النتيجة الشاملة للبرنامج الخاص. ولتيسير ذلك، يقوم البرنامج الخاص بما يلي:

لتيسير النظر في رصد المشاريع وتقييمها والإبلاغ عنها، وضعت أمانة البرنامج الخاص استراتيجية للرصد والتقييم والتعلم تعمل كتوجيه للبرنامج الخاص والمستفيدين من مشاريعه القطرية من أجل الرصد والتقييم والتعلم على مستوى البرنامج والصعيد القطري. وتحدد الاستراتيجية مؤشرين أساسيين ينبغى إدراجهما فى المشاريع على الصعيد القطري، بما يتيح تسليط الضوء على الجوانب الرئيسية للمشاريع وعرضها. وهذان المؤشران، اللذان ينبغي إدراجهما في كل إطار منطقي للمشروع على مستوى النتائج، هما:

- **المؤشر الأساسي 1**

مدى تعزيز القدرات الحكومة وآلية التنسيق لدعم وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات نتيجة للتمويل من البرنامج الخاص (مؤشر النتائج، نوعي)

- **المؤشر الأساسي 2**

درجة إدماج إدارة المواد الكيميائية والنفايات في التخطيط الوطني والقطاعي – المقترح أو المعتمد أو الجاري التنفيذ رسمياً بما في ذلك التقارير المطلوب تقديمها إلى الاتفاقيات ذات الصلة والإبلاغ الطوعي إلى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (مؤشر النتائج، نوعي)

وعلاوة على ذلك، فإن الاعتبارات المماثلة التي تربط هدف كل مشروع على حدة مع التدابير والمؤشرات المقترحة ستيسر صياغة تقارير المشروع السنوية. وسيؤدي إنشاء آلية للرصد والتقييم في مرحلة تصميم المشروع إلى ضمان تنفيذه بصورة فعالة.

وتهدف مجموعة أدوات الرصد والتقييم والتعلم للبرنامج الخاص إلى توجيه البلدان المتلقية من خلال عمليات رصد المشروع والإبلاغ عنه المشار إليها في الاستراتيجية. كما تشمل صحائف الدرجات لمساعدة البلدان على قياس التقدم مقابل المؤشرات الأساسية لغرض الإبلاغ عن التقدم في التنفيذ. وهي مصممة لتكون مرنة، بحيث يمكن للبلدان الفردية تكييف الأدوات وفقاً لاحتياجاتها.

6- الموارد الإضافية

قد يرغب مقدمو الطلبات في استخدام الموارد التالية أو الإشارة إليها عند إعداد طلباتهم.

اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم

- توفر معلومات عن حالة تصديق البلدان ونص الاتفاقيات، الذي يحدد الالتزامات الواقعة على البلدان الأطراف في الاتفاقيات.

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

- توفر معلومات عن حالة تصديق البلدان ونص الاتفاقية، الذي يحدد الالتزامات الواقعة على البلدان الأطراف في الاتفاقية.

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

- يتمثل الهدف العام للنهج الاستراتيجي في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحيث تُنتج وتُستخدم المواد الكيميائية بحلول عام 2020 بطرائق تقلل الآثار السلبية الكبيرة على البيئة وصحة الإنسان.
- في وثيقة التوجهات والتوجيهات العامة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الصادرة في عام 2015، أُقر بوجود 11 عنصراً أساسياً باعتبارها عناصر بالغة الأهمية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتحقيق إدارة سليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

مرفق البيئة العالمية

- يوفر معلومات عن المشاريع والبرامج الوطنية والإقليمية التي مولها مرفق البيئة العالمية.

صندوق الأدوات التابع للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

- صندوق الأدوات التابع للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية هو أداة لحل المشكلات تُمكّن البلدان من تحديد أنسب الإجراءات الوطنية وأكثرها كفاءة لحل مشكلات وطنية محددة تتعلق بإدارة المواد الكيميائية.

توجيه ''البنى التحتية القانونية والمؤسسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتدابير استرداد التكاليف للإدارات الوطنية'' لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

- يهدف توجيه (البنى التحتية القانونية والمؤسسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتدابير استرداد التكاليف للإدارات الوطنية) إلى توفير الدعم العملي لواضعي السياسات من أجل تعزيز الهياكل التشريعية والمؤسسية الوطنية لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وتتضمن التوجيهات مقترحات بشأن تدابير لتمويل الأنشطة الإدارية اللازمة في هذا الصدد.

توجيهات بشأن مراقبة المواد الكيميائية التي تسهم في تحقيق التقدم والسلامة على الصعيد الوطني

- تُكمل هذه الوثائق التوجيهية الجديدة توجيه البنى التحتية القانونية والمؤسسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتدابير استرداد التكاليف للإدارات الوطنية. وتهدف المنشورات إلى دعم صناع القرار في جهودهم الرامية إلى وضع أطر قانونية لمراقبة المواد الكيميائية وعمل المسؤولين الحكوميين المعنيين ببناء القدرات الحكومية لمراقبة المواد الكيميائية.

المساواة بين الجنسين والبيئة: دليل لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

- تحدد هذه الوثيقة الروابط بين المساواة بين الجنسين والبيئة، وآثار عدم المساواة بين الجنسين، وكيف تؤدي المشاركة غير المتكافئة في صنع السياسات والقرارات إلى إعاقة العمل الفعال لمواجهة التحديات البيئية، وفرص إطلاق الإمكانات غير المستغلة لكل من الرجال والنساء في مواجهة هذه التحديات.

سلسلة توجيهات تعميم مراعاة المنظور الجنساني: المواد الكيميائية والمنظور الجنساني

- وثيقة توجيهية تصف الروابط المهمة بين التنمية والمنظور الجنساني وإدارة المواد الكيميائية. وبينما بدأ صناع السياسات في فهم الدور الهام الذي تؤديه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من المهم أيضاً التعرف على الروابط المهمة بين المنظور الجنساني والمواد الكيميائية.

المرفق الأول: اختصاصات البرنامج الخاص[3]

بالإشارة إلى الفقرتين 13 و14 من الجزء الثامن من المقرر 12/27 بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات، الصادر عن الدورة العالمية الأولى لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

أولاً- الهدف من البرنامج الخاص

1- يهدف البرنامج الخاص إلى دعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، وفي سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل إدارة مستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية والأولويات لكل بلد، من أجل تعزيز قدرات وطنية عامة مستدامة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها. وسيكون للتعزيز المؤسسي في إطار البرنامج الخاص دور تيسيري وتمكيني في تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (ويُشار إليها هنا فيما بعد بـ ''الصكوك'').

ثانياً- تعريف التعزيز المؤسسي

2- يُعرف التعزيز المؤسسي، لأغراض البرنامج الخاص، بأنه تحسين استدامة القدرات المؤسسية للحكومات من أجل وضع سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية واعتمادها ورصدها وإنفاذها وكذلك زيادة إمكانية حصولها على الموارد المالية والموارد الأخرى للأطر الفعالة لتنفيذ الصكوك من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها.

ثالثاً- النتائج المتوقعة من التعزيز المؤسسي من خلال البرنامج الخاص

3- من المتوقع أن تكون للمؤسسات الوطنية بعد تعزيزها القدرة على القيام بما يلي:

(أ) وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصد تنفيذها؛

(ب) تعزيز اعتماد التشريعات والأطر التنظيمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصدها وإنفاذها؛

(ج) تشجيع تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات والسياسات والتشريعات الوطنية وأطر التنفيذ على جميع المستويات، بما في ذلك سد الثغرات وتفادي ازدواجية الجهود؛

(د) العمل في القطاعات المتعددة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة والاستدامة في الأجل الطويل؛

(هـ) تيسير التعاون والتنسيق بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني؛

(و) تعزيز المسؤولية والمساءلة والمشاركة في القطاع الخاص؛

(ز) تعزيز فعالية تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ح) تعزيز التعاون والتنسيق في تنفيذ الصكوك على الصعيد الوطني.

رابعاً- نطاق البرنامج الخاص

4- ينبغي أن يتجنب البرنامج الخاص ازدواجية آليات التمويل وأشكال الإدارة المتصلة بها وتعددها وأن يمول الأنشطة التي تقع خارج نطاق ولاية مرفق البيئة العالمية.

5- يجوز أن تشمل الأنشطة التي تُمول في إطار الصندوق الخاص ما يلي:

(أ) تحديد القدرات المؤسسية وأوجه الضعف والثغرات والاحتياجات على الصعيد الوطني فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية للقيام بذلك متى ما اقتضت الضرورة؛

(3) القرار 5/1 لجمعية البيئة، المرفق الثاني.

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية على تخطيط ووضع ورصد وتنسيق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين قدرات تقديم التقارير عن التقدم المحرز أو تقييم الأداء؛

(د) تعزيز تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز التصديق على اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛

(هـ) التمكين من تصميم وتشغيل هياكل مؤسسية مكرسة لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها؛

(و) تعزيز القدرات المؤسسية لوضع تدابير لدعم جميع جوانب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك المجالات المواضيعية الأكثر تحديداً على الصعيد الوطني التي تشملها الصكوك.

خامساً- الأهلية لتلقي الدعم من البرنامج الخاص

6- يتوفر الدعم المقدم من البرنامج الخاص للبلدان النامية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأقل قدرة.

7- تكون الجهات المقدمة للطلبات مؤهلة للدعم إذا كانت أطرافاً في أي من الاتفاقيات ذات الصلة أو إذا أثبتت أنها بصدد الإعداد للتصديق على أي من الاتفاقيات.

8- تدرج الجهات المقدمة للطلبات في طلباتها التدابير المحلية ذات الصلة المحددة التي تزمع اتخاذها لضمان أن تكون القدرات المؤسسية الوطنية التي يدعمها البرنامج الخاص مستدامة في الأجل الطويل.

سادساً- الترتيبات الإدارية للبرنامج الخاص

9- يكون المجلس التنفيذي هو الهيئة المنوط بها صنع القرارات والإشراف على البرنامج الخاص بدعم من الأمانة.

10- يجسد تكوين المجلس التنفيذي التوازن بين الجهات المانحة والمتلقية. وتكون مدة الممثلين سنتين بالتناوب. ويتألف المجلس التنفيذي على النحو التالي:

(أ) أربعة ممثلين من البلدان المتلقية، بما يجسد التمثيل الجغرافي المنصف، من مناطق الأمم المتحدة التالية: أفريقيا، آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، شرق ووسط أوروبا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يضم المجلس التنفيذي ممثلاً من أقل البلدان نمواً أو البلدان الجزرية الصغيرة النامية بالتناوب؛

(ب) خمسة ممثلين من الجهات المانحة، على ألا تكون من البلدان المستفيدة.

11- يجوز للأمناء التنفيذيين لأمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا، ومنسق النهج الاستراتيجي وممثل لأمانة مرفق البيئة العالمية، فضلاً عن ممثلي الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي وأي وكالات منفذة وممثل واحد من كل من الهيئات الإدارية للصكوك، أن يشاركوا، على نفقتهم الخاصة كمراقبين في اجتماعات المجلس التنفيذي.

سابعاً- ولاية المجلس التنفيذي ومهامه

12- يكون للمجلس التنفيذي رئيسان مشاركان، أحدهما من البلدان المتلقية والآخر من البلدان المانحة.

13- يجتمع المجلس التنفيذي مرة في السنة ويتخذ قراراته بتوافق الآراء قدر الإمكان. وإذا تعذر التوصل إلى توافق الآراء، يتخذ المجلس التنفيذي قراراته، كملاذ أخير، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين. ويقوم المجلس التنفيذي، في اجتماعه الأول، بزيادة تطوير نظامه الداخلي، حسب الاقتضاء.

14- يتخذ المجلس التنفيذي القرارات التنفيذية فيما يتعلق بأداء البرنامج الخاص، بما في ذلك الموافقة على طلبات الحصول على التمويل، ويجيز الإجراءات الخاصة بالطلبات والتقويم، والإبلاغ والتقييم. ويقوم المجلس بتوفير التوجيه التنفيذي بشأن تنفيذ البرنامج الخاص وتقديم المشورة بشأن المسائل الأخرى حسب الاقتضاء.

ثامناً- المنظمة القائمة بالإدارة

15- يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه المنظمة القائمة بالإدارة، صندوقاً استئمانياً للبرنامج الخاص وأمانة لتقديم الدعم الإداري للبرنامج، بما في ذلك تخصيص الموارد البشرية وغيرها من الموارد.

16- تقوم الأمانة بتجهيز الطلبات المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها، وبإدارة المخصصات الموافق عليها وخدمة المجلس التنفيذي. وتقدم الأمانة التقارير بشأن عملياتها إلى المجلس التنفيذي وتكون مسؤولة أمام المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المسائل الإدارية والمالية. وتقدم الأمانة تقريراً سنوياً إلى المجلس التنفيذي ويُرسل هذا التقرير أيضاً إلى الهيئات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصكوك للنظر فيه.

تاسعاً- الترتيبات التشغيلية للبرنامج الخاص

17- يتلقى البرنامج الخاص الطلبات من الحكومات الوطنية مباشرة. وسيتميز بأنه سهل الوصول إليه ومبسط وفعال ويستند إلى التجارب المستمدة من آليات الدعم القائمة حسب الاقتضاء.

18- وينبغي أن تحدد الطلبات في سياق النهج القطري الشامل إزاء تعزيز القدرات المؤسسية. وينبغي أن تتضمن الطلبات التدابير المقترحة والأهداف المرجوة من الأداء والمعلومات المتعلقة بالاستدامة طويلة الأجل.

19- تقدم الطلبات إلى الأمانة. وتقوم الأمانة بتقييم الطلبات لتقديمها إلى المجلس التنفيذي لدراستها والبت فيها.

20- يبت المجلس التنفيذي في المخصصات التراكمية للبلدان، على أساس التبرعات الواردة والاحتياجات المبينة في الطلبات المقدمة. ويجوز الإبقاء على مبلغ لا يتجاوز 13 في المائة من ذلك المجموع للأغراض الإدارية.

21- تساهم البلدان المستفيدة بموارد تعادل ما قيمته 25 في المائة على الأقل من مجموع المبلغ المخصص. ويجوز للمجلس التنفيذي أن يخفض تلك النسبة المئوية بما يتناسب مع اعتبارات الظروف الوطنية الخاصة لمقدم الطلب والقيود في القدرات والثغرات والاحتياجات الخاصة به.

22- تقدم البلدان المستفيدة تقارير سنوية عن التقدم المحرز. وعند انتهاء كل مشروع، يُقدم تقرير نهائي وبيان مراجعة للحسابات، يتضمن كشفاً كاملاً للأموال التي استُخدمت وتقييماً للنتائج، فضلاً عن دليل إثبات ما إذا كانت الأهداف قد تحققت.

عاشراً- المساهمات

23- يُشجع تقديم المساهمات من جميع الأطراف الموقعة والأطراف في الاتفاقيات والحكومات الأخرى القادرة على القيام بذلك، وكذلك من القطاع الخاص، بما في ذلك دوائر الصناعة والمؤسسات وغيرها من المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى من أصحاب المصلحة.

حادي عشر- مدة البرنامج الخاص

24- سيكون البرنامج الخاص مفتوحاً لتلقي التبرعات والطلبات لتقديم الدعم لمدة سبع سنوات اعتباراً من تاريخ إنشائه. وسيكون البرنامج الخاص مؤهلاً للتمديد مرة واحدة لا تتجاوز مدتها خمس سنوات إضافية وذلك على أساس استعراض وتقييم مرضيين رهناً بتوصية من المجلس التنفيذي إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويجوز توزيع أموال البرنامج الخاص لمدة أقصاها 10 سنوات اعتباراً من تاريخ إنشاء البرنامج، أو لمدة ثماني سنوات اعتباراً من تاريخ تمديده، عند الاقتضاء، وعندها يُكمل البرنامج عملياته ويغلق. ويبت المجلس التنفيذي في اختصاصات الاستعراض والتقييم المذكورين أعلاه.

المرفق الثاني: العملية التشاورية بشأن تمويل خيارات المواد الكيميائية والنفايات

فيما يلي مقتطفات من مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 12/27 بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات الذي أوجز إنشاء نهج متكامل لمعالجة تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

1- يرحّب باتباع نهج متكامل في معالجة مسألة تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ويؤكّد أن العناصر الثلاثة للنهج المتكامل وهي التعميم، وإشراك الصناعة، والتمويل الخارجي المخصص هي عناصر يعزز بعضها بعضاً وهي عناصر هامة من أجل تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

2- يحيط علماً بالاقتراح المقدَّم من المدير التنفيذي على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/GC.27/7 بشأن رؤيته لتفعيل نهج متكامل بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

3- يدعو الحكومات والمنظمات والكيانات ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى تطبيق نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في إطار جهودها الرامية إلى تعبئة وإدارة الموارد المالية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات؛

4- يدعو الحكومات إلى تنفيذ الإجراءات الرامية لمواصلة تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات المحلية وسياسات القطاعات ذات الصلة؛

5- يدعو كذلك الحكومات إلى تنفيذ الإجراءات الرامية إلى مواصلة تشجيع مشاركة الصناعة في النهج المتكامل، بما في ذلك وضع التشريعات بشأن مسؤوليات الصناعة والإدارة الوطنية، وتوفير الحوافز للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وتعزيز تدابير تتخذها الصناعة من أجل تدخيل عوامل التكاليف مثل مبدأ تغريم الملوّث؛

6- يدعو جميع البلدان، في حدود قدراتها، إلى مواصلة تعزيز عنصر التمويل الخارجي المخصص الغرض من خلال رصد موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها ومناسبة التوقيت، بغية دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

7- يدعو جميع الحكومات إلى إشراك الوزارات والإدارات والوكالات ذات الصلة في تنفيذ نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

8- يطلب إلى المدير التنفيذي أن يوفر الدعم اللازم للحكومات، بناءً على طلبها، وخصوصاً لحكومات البلدان النامية، وأن يتعاون مع المنظمات والكيانات ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، لتنفيذ نهج متكامل؛

9- يدعو مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم إلى اتخاذ خطوات لتنفيذ نهج متكامل لأغراض الاتفاقيات المعنية، ويدعو مؤتمر المفوضين في اتفاقية مينماتا إلى النظر في النهج المتكامل تحقيقاً لغرض الاتفاقية، وفقاً للمقتضى؛

10- يدعو المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية إلى اتخاذ خطوات لتنفيذ نهج متكامل؛

11- يدعو أيضاً الهيئات الإدارية لوكالات التنمية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى اتخاذ خطوات لتنفيذ النهج المتكامل في إطار ولاياتها؛

12- يدعو مرفق البيئة العالمية إلى أن ينقِّح هيكله واستراتيجيته بشأن مجالات التركيز، في إطار عمليته السادسة لتجديد الموارد، بغية معالجة جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات، وأن ينظر في طرق مواصلة تعزيز علاقاته مع الاتفاقيات التي يوفِّر لها الخدمات كآلية مالية؛

13- يدعو الحكومات إلى النظر في أن تنشئ، عن طريق مؤسسة قائمة، برنامجاً خاصاً مموّلاً من التبرعات، لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية مينماتا المستقبلية والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مع الإشارة إلى أن على كل هيئة إدارية معنية أن تحدِّد مشاركة كيانها في البرنامج الخاص؛

14- يشدِّد على ضرورة أن يتجنَّب البرنامج الخاص الازدواجية وتعدد آليات التمويل وما يرتبط بها من شؤون إدارية، وأن يموِّل الأنشطة التي تقع خارج نطاق ولاية مرفق البيئة العالمية؛

15- يطلب إلى المدير التنفيذي تيسير ودعم عقد اجتماع تقوده البلدان ويضم الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، ويكون مفتوحاً أمام أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر، بما في ذلك الجهات المانحة المحتملة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية، وأمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لمواصلة إعداد اختصاصات هذا البرنامج الخاص التي تشمل ما يلي:

(أ) تعريف الدعم المؤسسي؛

(ب) مدة البرنامج الخاص؛

(ج) بارامترات واضحة ومعايير للأهلّية؛

(د) الترتيبات العملية اللازمة لتفعيل البرنامج الخاص؛

16- يقرر أن تُقدَّم نتائج الاجتماع إلى مؤتمر المفوضين لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، ومجلس إدارة برنامج البيئة، ومؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، والمؤتمر الدولي الرابع المعني بإدارة المواد الكيميائية؛

17- يشير إلى أن هذا المقرر لا يحول دون اتخاذ مؤتمر الأطراف المستقبلي في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق لقرار يتعلّق بالبرنامج الدولي المحدَّد المشار إليه في نص تلك الاتفاقية؛

18- يطلب إلى المدير التنفيذي أن ييسّر إجراء تقييم لتنفيذ النهج المتكامل الذي ينبغي الاضطلاع به بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وأن يقدم التقييم وما يتمخض عنه من توصيات، خلال فترة ست سنوات، لكي ينظر فيها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ومؤتمرات الأطراف ذات الصلة، والمؤتمر الدولي الخامس المعني بإدارة المواد الكيميائية؛

19- يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يقدِّم إلى الهيئة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، خلال ثلاث سنوات، تقريراً عن تنفيذ النهج المتكامل.

المرفق الثالث: النطاق المحتمل للمشاريع

يقدم هذا القسم معلومات عن بعض المجالات المواضيعية العديدة المحتملة التي يمكن أن تنظر البلدان في دمجها في مشروعها. ***وقائمة الموضوعات الموصوفة ليست شاملة***. وينبغي تقديم أي مجال مواضيعي في سياق الأولويات الوطنية لكل بلد.

1-1 تشجيع التعزيز المؤسسي في سياق الصكوك المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات

يُعرف التعزيز المؤسسي، لأغراض البرنامج الخاص، بأنه تحسين استدامة القدرات المؤسسية للحكومات من أجل وضع سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية واعتمادها ورصدها وإنفاذها وكذا زيادة إمكانية حصولها على الموارد المالية والموارد الأخرى للأطر الفعالة لتنفيذ الصكوك من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها.

وينبغي أن تنظر البلدان في أي من الجوانب المحددة التالية للصكوك بحاجة إلى التناول في سياق أولوياتها الوطنية عند تصميم مشاريعها وإدراج نتائج ونواتج تلبي تلك الاحتياجات. والهدف في النهاية هو تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات بطريقة منسقة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تبين جميع المشاريع عناصر قوية للاستدامة من خلال التوضيح المُرضي لكيفية استمرار الإجراءات المقترحة والهياكل المؤسسية التي وضعت وكيفية الحفاظ عليها وتعزيزها بعد الانتهاء من المشروع.

اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم

يمكن أن يدعم البرنامج الخاص البلدان في بناء القدرات المؤسسية اللازمة فضلاً عن الأدوات القانونية والسياساتية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة في سياق تنفيذ الالتزامات والأحكام ذات الصلة بموجب اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم. ويمكن أن يركز هذا الدعم، من بين أمور أخرى، على الالتزامات التالية:

- تعيين مسؤولي الاتصال باتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وفقاً للمادة 5 (اتفاقية بازل) والمادة 4 (اتفاقية روتردام) والمادة 9 (اتفاقية استكهولم) وكذلك المقررات ذات الصلة لمؤتمرات الأطراف (مسؤول الاتصال والسلطات المختصة؛ والسلطات الوطنية المعينة ومسؤولي الاتصال الرسميين؛ ومسؤول الاتصال الوطني ومسؤولي الاتصال الرسميين)؛
- تنمية القدرات المؤسسية لتيسير إعداد وتوفير:
  - خطط التنفيذ الوطنية وفقاً للمادة 7 من اتفاقية استكهولم؛
  - التقارير الوطنية على النحو المنصوص عليه في المادة 13 من اتفاقية بازل؛
  - التقارير الوطنية على النحو المنصوص عليه في المادة 15 من اتفاقية استكهولم؛
  - ردود الاستيراد وفقاً للمادة 10 من اتفاقية روتردام؛
  - الإجراءات التنظيمية النهائية وفقاً للمادة 5 من اتفاقية روتردام والمرفق الأول لها؛
  - نصوص التشريعات الوطنية والتدابير الأخرى المعتمدة لتنفيذ وإنفاذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم.

ويمكن أن تدعم مشاريع البرنامج الخاص الجوانب الأخرى لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم التي ليست التزامات، ولكنها مع ذلك تدعم تنفيذها، مثل:

- تقديم الدعم للبلدان التي ترغب في أن تصبح طرفاً في واحدة أو أكثر من الاتفاقيات أو الموافقة على الالتزام بتعديل (تعديلات) للمرفقات ألف و/أو باء و/أو جيم لاتفاقية استكهولم؛
- التأكد من أن مشاريع البرنامج الخاص تأخذ في الاعتبار الأنشطة التي تتم بموجب اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم لدعم التنفيذ، مثل أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة والمراكز الإقليمية، وكذلك المساهمات المعروضة على لجنتي الامتثال لاتفاقيتي بازل وروتردام؛
- التأكد من أن التوجيهات التي تعتمدها مؤتمرات الأطراف تُستخدم لتعزيز القدرات المؤسسية والتأكد من اتساق التوجيهات وصنع القرار وصنع السياسات.

يمكن أن توفر المشاريع المقدمة للنظر فيها في إطار البرنامج الخاص الدعم لعناصر التعزيز المؤسسي التي تؤدي أيضاً إلى النهوض بتنفيذ الالتزامات بموجب مختلف مواد اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. كما أن المشاريع التي تشمل الأنشطة المتعلقة بالزئبق والتعزيز الواسع النطاق لنظم أو وحدات إدارة المواد الكيميائية والنفايات، وإدماج إدارة المواد الكيميائية والنفايات، وإتاحة التمويل المستدام، وإشراك أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً، وزيادة الوعي، وإدارة المعلومات/البيانات، والرصد أن تسهم في تنفيذ مواد الاتفاقية. وعلى سبيل المثال:

- تعزيز آليات التنسيق على الصعيد الوطني التي تقدم إخطارات تجارة الزئبق (المادة 3)؛
- إنشاء آليات تمويل مستدامة لتعبئة الموارد المالية على الصعيد الوطني لإدارة الزئبق (المادة 13)؛
- تعزيز الآليات المؤسسية لدعم استعراض/مراقبة الامتثال للاتفاقية (المادة 15)؛
- تعزيز الاتصال والتوعية العامة بشأن الزئبق والصحة والمواد الكيميائية والصحة بشكل عام (المادة 16)؛
- إنشاء منصات تيسر تبادل المعلومات والمعلومات العامة عن الزئبق (المادتان 17 و19)؛
- وضع خطط تنفيذ وتعزيز آليات التنسيق على الصعيد الوطني لتيسير الإبلاغ عن اتفاقية ميناماتا (المادتان 20 و21).

ملاحظة: لدى اتفاقية ميناماتا آلية مالية تتكون من مرفق البيئة العالمية والبرنامج الدولي المحدد. ويركز كلا المكونين من الآلية المالية على دعم الأطراف في اتفاقية ميناماتا لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالزئبق. وبينما يقدم مرفق البيئة العالمية تمويلاً للمشاريع الكبيرة، فإن البرنامج الدولي المحدد يقدم إلى الأطراف من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية منحاً صغيرة لتعزيز القدرات والمساعدة التقنية بشأن الزئبق. وعلى سبيل المثال، فإن المشروع الذي يهدف إلى تعزيز قدرة الوحدة الحكومية على تنظيم استخدام وتجارة المنتجات المضاف إليها الزئبق، أو إعداد جرد ووضع لوائح لمكافحة إطلاقات الزئبق من المصادر الصناعية، قد يكون مؤهلاً للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية و/أو البرنامج الدولي المحدد.

ولا يقدم مرفق البيئة العالمية ولا البرنامج الدولي المحدد الدعم للأطراف في اتفاقية ميناماتا من أجل تعزيز المستوى المؤسسي في البلدان المقدمة لطلبات. ولذلك، فإن البرنامج الخاص، الذي يمول المشاريع التي تتناول الجوانب الأوسع للتعزيز المؤسسي عبر أكثر من صك واحد، يؤدي ذلك الدور الخاص للبلدان من أجل تيسير التنسيق والتعزيز عبر المجموعة.

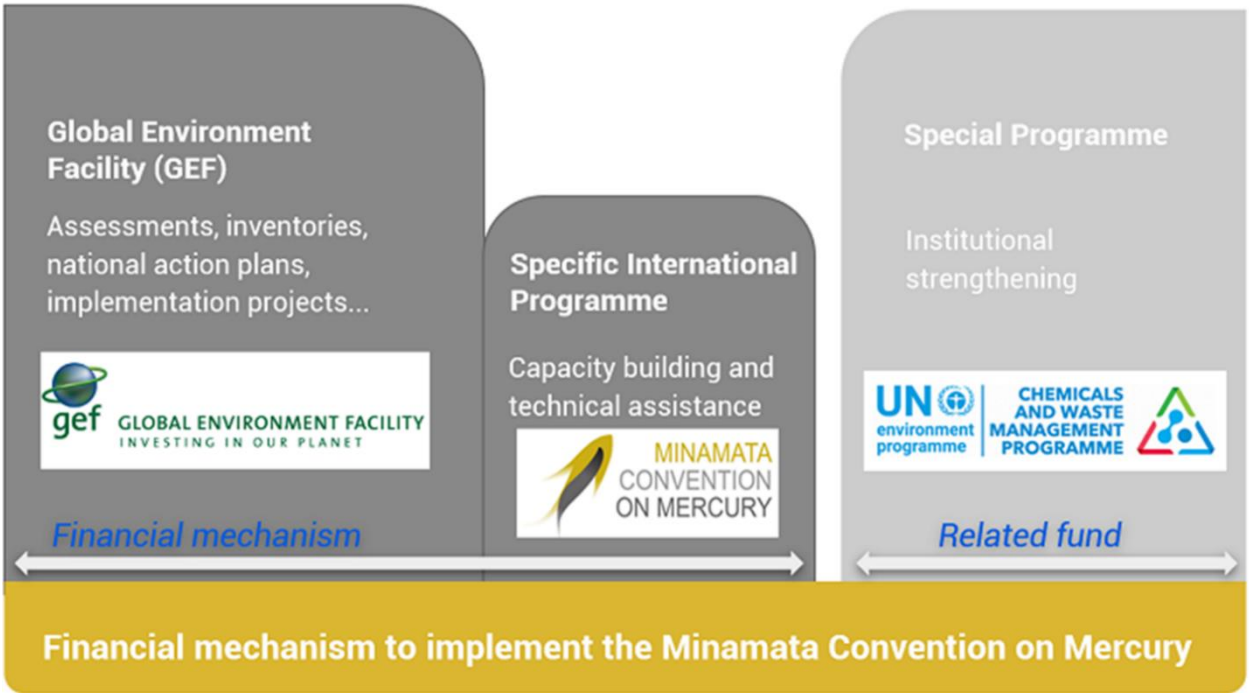

الشكل 1: لمحة عامة عن الآلية المالية لاتفاقية ميناماتا، ومجال الدعم الذي يمكن أن يوفره البرنامج الخاص لأطراف ميناماتا.

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

يدعم البرنامج الخاص أيضاً البلدان في تنفيذ التدابير المتعلقة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويتمثل الهدف العام للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بهدف ضمان إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها بطرائق تقلل من الآثار السلبية الكبيرة على البيئة وصحة البشر.

وفي حين أنه يجري حالياً وضع إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لما بعد عام 2020، سيستمر وجود عناصر مشتركة مع التوجهات والتوجيهات العامة الحالية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية التي تتعلق بالتعزيز المؤسسي التي يمكن دمجها في المشاريع، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وعلى سبيل المثال:

- بناء القدرات للاستثمار في الأفراد في الوزارات المعنية لمعالجة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني؛
- تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات وغيرها من الاتفاقيات والآليات الطوعية ذات الصلة؛
- ضمان التمويل المستدام من خلال تدريب الموظفين على وضع مقترحات المشاريع لمختلف مصادر التمويل، والعلاقات مع المانحين، وتشجيع مشاركة الصناعة، أو من خلال تنفيذ أدوات مثل آليات استرداد التكاليف؛
- تعميم المواد الكيميائية والنفايات في جداول أعمال جميع القطاعات ذات الصلة (الصحة، والعمل، والزراعة، والتنمية،...)، بما في ذلك في العمليات الاقتصادية الوطنية وعمليات إعداد الميزانية وخطط التنمية وتعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات؛
- إشراك مختلف مجموعات أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني والصناعة والأوساط الأكاديمية للتأكد من مراعاة مصالح واحتياجات جميع الفئات المجتمعية وزيادة شرعية الإجراءات المتخذة؛
- رصد وتقييم التقدم المحرز في المشروع لتحديد النتائج الناجحة وكذلك الثغرات والتحديات لدفع فرص التوسع والتحسين، وتقييم الحاجة إلى جهود التنفيذ المعززة أو تحديد الأولويات؛
- تبادل المعرفة والمعلومات مع الجميع للتمكين من اتخاذ قرارات وإجراءات مستنيرة؛
- تقييم المخاطر لتقليلها، حيثما يمكن، من خلال بدائل أكثر أماناً، وتحقيق أقصى قدر من الفوائد من خلال الحلول المستدامة المبتكرة والتفكير المستقبلي.

وعلاوة على ذلك، فإن زيادة جهود الحد من المخاطر وتبادل المعلومات المتعلقة بمسائل السياسات الناشئة في صميم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وينبغي أن تركز المشاريع، في نطاق البرنامج الخاص، على تعزيز القدرات المؤسسية بشأن المسائل التي لا يجري تناولها حالياً في الاتفاقات القائمة و/أو المبادرات التكميلية التي تتخذها الهيئات الأخرى، بما في ذلك الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والأجهزة الكهربائية الخطرة، وتكنولوجيا النانو، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والملوثات الصيدلانية والمواد الكيميائية المشبعة بالفلور ومبيدات الآفات شديدة الخطورة.

2-1 تحديد الأهلية لمرفق البيئة العالمية

تنص الاختصاصات على أن يتجنب البرنامج الخاص ازدواجية آليات التمويل وأشكال الإدارة المتصلة بها وانتشارها وأن يمول الأنشطة التي تقع خارج نطاق ولاية مرفق البيئة العالمية. وهذا يعني أن البرنامج الخاص لا يمكن أن يمول الطلب (أو الإجراء المقترح في الطلب) إذا كان مؤهلاً للتمويل في إطار مرفق البيئة العالمية. وينطبق ذلك على كل من المشاريع القطرية الفردية والمشاريع الإقليمية. وتقوم الأمانة بتحديد أهلية مرفق البيئة العالمية بالتشاور مع فريق عمل داخلي يضم أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وأمانة اتفاقية ميناماتا، وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأمانة مرفق البيئة العالمية بعد تقديم الطلب.

وأُعد هذا القسم من التوجيهات لتوضيح المشاريع أو التدابير المقترحة التي تندرج تحت ولاية مرفق البيئة العالمية، من أجل الحد من احتمال أن تقدم البلدان مشاريع مؤهلة لدى مرفق البيئة العالمية. وينصح بشدة أيضاً أن تتشاور مع مسؤول الاتصال التشغيلي لمرفق البيئة العالمية في بلدك لاستعراض مشروعك المقترح والتأكد من أن الأنشطة المقترحة في مشروعك ليست ضمن ولاية مرفق البيئة العالمية.

ويتم توفير تمويل مرفق البيئة العالمية للأنشطة[4] داخل العديد من مجالات التركيز، وتحديداً: التنوع البيولوجي؛ وتغير المناخ؛ والمياه الدولية؛ وتدهور الأراضي، وخاصة التصحر وإزالة الغابات؛ والمواد الكيميائية والنفايات. وتكون التكاليف الإضافية المتفق عليها للأنشطة الرامية إلى تحقيق منافع بيئية عالمية فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية من حيث صلتها بمجالات التركيز هذه مؤهلة للتمويل في إطار مرفق البيئة العالمية.

وتُستمد ولاية مرفق البيئة العالمية في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات من دوره في الآلية المالية لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، على النحو المحدد في المادتين 13[5] و14، ومن اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق على النحو المحدد في المادة 13.[6] وبالإضافة إلى ذلك، يوفر مرفق البيئة العالمية التمويل لبعض المجالات في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية التي تتطلب إجراءات عالمية.[7]

ويعمل مرفق البيئة العالمية بموجب توجيهات مؤتمرات الأطراف في اتفاقية ميناماتا[8] واتفاقية استكهولم[9] وهو مسؤول أمامها. ويقدم كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف توجيهات بشأن الاستراتيجيات العامة والسياسات وأولويات البرامج وأهلية الحصول على الموارد المالية واستخدامها. وبالإضافة إلى اتفاقيات المواد الكيميائية الملزمة قانوناً، طلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية أيضاً من مرفق البيئة العالمية أن يدرج عناصر من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في برامج مرفق البيئة العالمية، مما يسر اتخاذ إجراءات مبكرة في مجالات مثل النفايات الإلكترونية، والمواد البلاستيكية، والمواد الكيميائية المثيرة للقلق، بما في ذلك مبيدات الآفات والمواد الصيدلانية والمواد الكيميائية من القطاعات الأخرى.

ومع كل تجديد لموارد مرفق البيئة العالمية، الذي يتم كل أربع سنوات، تحدد وثيقة توجيهات البرامج الأنشطة التي يمكن تمويلها في إطار كل مجال تركيز، بالإضافة إلى البرامج الكبيرة الأخرى. وتوضع توجيهات البرامج الخاصة بمرفق البيئة العالمية للمواد الكيميائية والنفايات من التوجيهات الواردة من مؤتمرات الأطراف في اتفاقية استكهولم واتفاقية ميناماتا، والطلبات الواردة من المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وتشمل أحدث توجيهات للبرامج في إطار التجديد السابع لموارد المرفق الفترة من تموز/يوليو 2018 إلى حزيران/يونيو 2022.[10] ويرد وصف برامج المواد الكيميائية والنفايات في الصفحات 78–87 من تلك الوثيقة. ويجري حالياً تحديد توجيهات البرامج للتجديد السابع لموارد المرفق.

وفي حين أنه ليس من العملي تلخيص كل نوع من أنواع المشاريع التي يمكن تمويلها في إطار مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات نظراً للمجموعة المتنوعة من المواد الكيميائية ومجموعات المواد الكيميائية والأولويات الوطنية والإقليمية، فإن هناك عناصر عامة مدرجة في معظم المشاريع:

أ- الإدارة، التي يمكن أن تشمل المناولة الآمنة للمواد الكيميائية التي تشملها الاتفاقيات وتخزينها والتخلص منها والمسؤولية الممتدة للمنتج، بما في ذلك مجموعة من تلك المواد الكيميائية، والمواد الكيميائية في المنتجات، والنفايات الكيميائية، والنفايات المحتوية على مواد كيميائية، والنفايات التي يمكن أن تطلق مواد كيميائية.

(4) صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته، أيلول/سبتمبر 2019 – الفقرة 9.

(5) اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

(6) اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

(7) يدعم مرفق البيئة العالمية أيضا تنفيذ بروتوكول مونتريال، غير أن هذا الدعم لا يندرج ضمن نطاق تمويل البرنامج الخاص، وبالتالي لا يُناقش في هذه الوثيقة.

(8) الفقرة 7 من المادة 13 من اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

(9) الفقرة 6 من المادة 13 من اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

(10) تقرير التجديد السابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية.

ب- بناء القدرات والتعزيز المؤسسي والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك الدعم السياساتي والتنظيمي لتحقيق ما يرد أعلاه.

ج- رصد وتقييم المشاريع، بما في ذلك التحقق من النتائج المحققة.

د- إدارة المعرفة لاستخلاص الدروس المستفادة لإرشاد البرامج في المستقبل.

هـ- إدارة المشاريع. يوفر كل مشروع تابع لمرفق البيئة العالمية تمويلاً لتغطية تكاليف إدارة المشروع بما في ذلك وحدة إدارة المشروع طوال مدة المشروع.

ويقدم مرفق البيئة العالمية تقارير عن جميع المشاريع الممولة لاتفاقية استكهولم واتفاقية ميناماتا ويقدم تحديثات بشأن التمويل المتعلق بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وتتوفر روابط لهذه التقارير في هذه الوثيقة.

وبالإضافة إلى ما سبق، تحتوي مشاريع وبرامج التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية على العديد من المسائل في ملف واحد يتناول الثغرات في القدرات والظروف التمكينية للسماح بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الضارة فضلاً عن وضع نظم لمنع تراكم مواد كيميائية ضارة ونفايات في البيئة في المستقبل.

ومن الأمثلة على ذلك برنامج مرفق البيئة العالمية بشأن التنمية المستدامة المنخفضة والعديمة المواد الكيميائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يهدف إلى تيسير العمل المنسق عالمياً في منطقة الكاريبي والمحيط الهندي والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على سد الثغرات السياساتية والتنظيمية، وتعزيز المؤسسات بما في ذلك موظفو الجمارك وموظفو وضع المعايير وما إلى ذلك وإنشاء آلية طويلة الأجل لمنع دخول المواد الكيميائية الضارة والمواد الكيميائية في المنتجات إلى هذه المناطق.

وسيستمر توسع وتطور برامج مرفق البيئة العالمية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات مع كل تجديد للموارد، على سبيل المثال، لمراعاة أن المواد الكيميائية المضافة إلى اتفاقية استكهولم تتطلب حلولاً مختلفة عن المشاريع السابقة التي تناولت المخزونات وما إلى ذلك.

3-1 الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية

تعتبر النفايات البلاستيكية، بما في ذلك القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، مصدر قلق بيئياً متزايداً، حيث تشير توقعات أحدث بحوث برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الإنتاج السنوي من المواد البلاستيكية سيتضاعف بأكثر من ثلاث مرات بحلول عام 2050. ومعظم النفايات البلاستيكية غير قابلة لإعادة التدوير ويتم في الأساس حرقها أو دفنها أو إلقاؤها بشكل غير قانوني. وتؤدي هذه الإدارة السيئة للنفايات البلاستيكية إلى إطلاق مواد كيميائية سامة في الهواء و/أو التربة و/أو الماء مما يؤثر على صحة الإنسان والبيئة بطرق عديدة.

وأدت الحاجة الملحة لحل مشكلة النفايات البلاستيكية مؤخراً إلى موافقة الحكومات على تعديل اتفاقية بازل لتشمل مراقبة أفضل للنفايات البلاستيكية في إطار ملزم قانوناً يؤدي إلى زيادة شفافية التجارة العالمية في النفايات البلاستيكية وتنظيمها بصرامة أكبر، وضمان أن تكون إدارتها أكثر أماناً لصحة الإنسان والبيئة.

وبالنظر إلى إدراج هذه الالتزامات الجديدة بموجب اتفاقية بازل وحاجة البلدان إلى تنفيذ أنشطة من شأنها أن تسهم في الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية، يمكن أن ييسر البرنامج الخاص تنفيذ المشاريع التي يمكن أن تسهم في الوفاء بالالتزامات تجاه هذه التعديلات الجديدة وتعالج جوانب إدارة النفايات البلاستيكية عموماً. وهناك العديد من النُهج التي يمكن أن يتخذها المشروع لتحقيق الإدارة السليمة للمواد البلاستيكية باستخدام أموال البرنامج الخاص. وعلى سبيل المثال، يعد تنفيذ السياسات التي تخفف تصنيع المواد البلاستيكية واستيرادها وبيعها واستخدامها بعضاً من الأدوات الأكثر استخداماً والأكثر نجاحاً المتاحة. وتشمل هذه السياسات جملة أمور من بينها:

- اعتماد تشريع لحظر أو تنظيم استيراد النفايات البلاستيكية وتوزيعها بما يتماشى مع التعديل الجديد لاتفاقية بازل.

- فرض ضرائب على تصنيع وإنتاج الأكياس البلاستيكية والمواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، بما في ذلك فرض رسوم على شراء الأكياس البلاستيكية.
- وضع نظام لإعادة المواد المستخدمة لتعزيز إعادة التدوير الفعال للزجاجات البلاستيكية على الصعيد الوطني.
- تنفيذ التشريعات القائمة على المسؤولية الممتدة للمنتج، وهو نهج سياساتي يتولى المنتجون بموجبه مسؤولية مالية و/أو مادية كبيرة – لمعالجة المنتجات البلاستيكية بعد الاستهلاك أو التخلص منها.

وعند صياغة نتائج ونواتج المشاريع التي تركز على النفايات البلاستيكية، ينبغي أن توضح الأولويات الوطنية وكيف سيساهم التدخل المقترح في تحقيق الإدارة السليمة للمواد البلاستيكية. وينبغي أن تكون التدابير المقترحة محددة وصريحة فيما يتعلق بكيفية استدامتها وأن تتناول التعزيز المؤسسي في سياق أهداف البرنامج الخاص.

4-1 مشاركة قطاع الصحة

يحدث تعرض الإنسان للمواد الكيميائية والنفايات بشكل يومي وبأشكال عديدة، مثلاً من خلال التعرض للغذاء أو الهواء أو الجلد من بين أشياء أخرى. ولا تكون العديد من هذه المواد الكيميائية ضارة بل تكون ضرورية لعيش حياة صحية، ولكن يمكن أن يؤثر التعرض للعديد من المواد الأخرى تأثيراً سلبياً على صحة الإنسان. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى حدوث 1.6 مليون حالة وفاة بسبب التعرض للمواد الكيميائية في عام 2016، وكانت الحوامل والرضع والأطفال من بين أكثر الفئات تأثراً من جراء هذا التعرض. وتؤدي الآثار الصحية الضارة المحتملة للتعرض للمواد الكيميائية إلى الإصابة بأمراض مثل السرطانات والسكتات الدماغية وأمراض الرئة المزمنة والتشوهات الخلقية. ويمكن أن تنجم هذه الأمراض عن حالات التسمم الحاد أو التعرض للمواد الكيميائية الفردية لفترات طويلة أو التعرض المهني لمخاليط ملوثات الهواء.

وقد ترغب البلدان في وضع مشاريع للتصدي لآثار المواد الكيميائية على صحة الإنسان، في سياق أهداف البرنامج الخاص. ومن المهم، عند وضع مشروع يركز على الصحة، التشاور والانخراط مع أصحاب المصلحة المعنيين أثناء وضع المشروع وتنفيذه، مثل وزارة الصحة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. وستسهم معالجة صحة الإنسان من خلال مشاريع البرنامج الخاص في الوفاء بالتزامات وأهداف اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا. كما ستسهم في تحقيق هدف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لعام 2020 وما بعده، على النحو المبين في خارطة طريق منظمة الصحة العالمية للمواد الكيميائية التي تسلط الضوء على أربعة مجالات عمل للمشاركة الفعالة لقطاع الصحة في وضع المشاريع:

- إجراءات **إدارة المخاطر** التي تركز على إشراك قطاع الصحة للمساعدة في تنفيذ استراتيجيات حماية الصحة، وتنظيم المواد الكيميائية المستخدمة في بيئة الرعاية الصحية وزيادة الوعي العام من أجل تحسين صحة الأفراد في المدى القصير والمدى الطويل.
- إجراءات **المعرفة والأدلة** التي تركز على تيسير التعاون عبر قطاعات متعددة، مثل الصحة والبيئة والتجارة والنقل والصناعة الخاصة، للعمل في شراكة وإنتاج أدلة مواضيعية وبيانات بشأن مراقبة وعبء المرض الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة.
- مبادرات **القدرات المؤسسية** التي تركز على تعزيز السياسة الوطنية والأطر التنظيمية؛ وتحسين القدرة المحلية للاستجابة لحالات الطوارئ الناتجة عن انسكابات المواد الكيميائية والتعرض لها؛ وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للحد من الآثار الصحية الناتجة عن التعرض للمواد الكيميائية والنفايات.
- إجراءات **القيادة والتنسيق** التي تركز على مراعاة الصحة في جميع جوانب أنشطة المواد الكيميائية والنفايات الوطنية ودون الوطنية وتشدد على التعاون مع قطاع الصحة في المشاريع المتعددة القطاعات للحد من عبء المرض الناجم عن سوء إدارة المواد الكيميائية.

وينبغي توضيح النتائج والنواتج المقترحة التي تسهم في إشراك قطاع الصحة في سياق الأولويات الوطنية وكيف سيسهم التدخل المقترح في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي أن تكون التدابير المقترحة محددة وواضحة فيما يتعلق بالطريقة التي ستكون بها مستدامة وتعالج التعزيز المؤسسي وبناء القدرات، في سياق أهداف البرنامج الخاص.

5-1 أهداف التنمية المستدامة

اعتُمدت أهداف التنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير 2016، في أعقاب قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 كمخطط عالمي لتحقيق الكرامة والسلام والازدهار للناس وكوكب الأرض، الآن وفي المستقبل. وسيسهم تنفيذ المشاريع التي تركز على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بصورة مباشرة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال:

- **هدف التنمية المستدامة 12:** الاستهلاك والإنتاج المستدامان – **الغاية 12-4:** *تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد كثيراً من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020.*

وترتبط هذه الغاية ارتباطاً مباشراً بالتنفيذ الناجح للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والسياسات والإجراءات الأخرى ذات الصلة، وتشملها. ويعكس ذلك هدف البرنامج الخاص المتمثل في تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

- **هدف التنمية المستدامة 3:** الصحة الجيدة والرفاهية – **الغاية 3-9:** *الحد بقدر كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة، وتلوّث الهواء والماء والتربة، بحلول عام 2030.*

وتركز هذه الغاية على الأثر النهائي للإدارة السليمة المعززة للمواد الكيميائية والنفايات من حيث صحة الإنسان التي تعد أيضاً محور تركيز أساسياً للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات.

- **هدف التنمية المستدامة 6:** المياه النظيفة والصرف الصحي – **الغاية 6-3:** *تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث، ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.*

وتُلقي هذه الغاية الضوء على الحاجة إلى تقليل التلوث للحفاظ على جودة المياه.

وعلاوة على ذلك، تعتبر غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأهداف البيئية والاجتماعية المتعلقة بإجراءات إدارة المواد الكيميائية والنفايات ذات صلة أيضاً عند النظر في وضع مقترحات مشاريع البرنامج الخاص، بما في ذلك:

- **هدف التنمية المستدامة 8:** العمل اللائق والنمو الاقتصادي – **الغاية 8-8** بشأن حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات العمل الآمنة.
- **هدف التنمية المستدامة 12:** الاستهلاك والإنتاج المستدامان – **الغاية 12-5** بشأن الحد من توليد النفايات.
- **هدف التنمية المستدامة 14:** الحياة تحت الماء – **الغاية 14-1** بشأن الحد من التلوث البحري.
- **هدف التنمية المستدامة 15:** الحياة على الأرض – **الغاية 15-5** بشأن حماية التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية.

ويمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تركز على تعزيز التنمية الاقتصادية وتقوية البيئة التمكينية ذات صلة أيضاً في سياق الأولويات الوطنية لكل بلد ومقترح المشروع المحدد. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لأهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات المقابلة لها على منصة المعرفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن تصف مقترحات المشاريع المقدمة للتمويل من البرنامج الخاص كيف يمكن أن تسهم نتائج المشروع ونواتجه في تنفيذ الحكومة مقدمة الطلب لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الإشارة إلى أهداف وغايات محددة، حسب الاقتضاء في سياق أهداف البرنامج الخاص.

1-6 الاقتصاد الدائري

يُعرَّف الاقتصاد الدائري عموماً بأنه ''نظام صناعي تعويضي أو تجديدي بطبيعته''. وهو يستعيض عن مفهوم 'نهاية العمر' بالاسترجاع، والتحول نحو استخدام الطاقة المتجددة، وإزالة استخدام المواد الكيميائية السامة، التي تعيق إعادة الاستخدام، ويهدف إلى إزالة النفايات عن طريق التصميم المتقدم للمواد والمنتجات والنظم والنماذج التجارية.''

ويعتمد نهج الاقتصاد الدائري في جوهره على عمليات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير عالية الجودة وبقدر أقل بكثير على المواد الخام البكر لتصنيع المنتجات. ويهدف هذا النهج إلى الحفاظ على القيمة المضافة في المنتجات والمواد لأطول فترة ممكنة، مقارنة بالنموذج الخطي التقليدي "خّذ وصنّع وتخلص" المستخدم حالياً الذي أدى حتى الآن إلى كثير من التحديات التي نشهدها اليوم نتيجة التلوث من المواد الكيميائية والنفايات.

ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الدائري تغييرات في جميع مراحل سلسلة القيمة، من تصميم المنتج إلى أنماط جديدة لسلوك المستهلك. ويمكن تشجيع ذلك من خلال تنفيذ أطر السياسات التي ستحفز وتعزز التحول نحو نظام تظل فيه الموارد داخل الاقتصاد.

ويقدم البرنامج الخاص الدعم إلى البلدان على الصعيد الوطني لتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ولذلك يمكن دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في المشاريع المقترحة بهدف تعزيز النتائج بطريقة مستدامة، على سبيل المثال:

- وضع أطر تنظيمية واستراتيجية بشأن إنتاجية الموارد والاقتصاد الدائري التي تهدف إلى تحديد لوائح المنتج، بما في ذلك التصميم والضمانات الممتدة وجوازات سفر المنتج.
- وضع لوائح بشأن النفايات، بما في ذلك معايير وأهداف الجمع والمعالجة، وتعريف النفايات، والمسؤولية الممتدة للمنتج ونظم الاسترجاع.
- إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص مع الأعمال التجارية على الصعيد الوطني بهدف تشجيع منصات التعاون الصناعي، وتشجيع مبادرات سلاسل القيمة والمبادرات متعددة القطاعات وتبادل المعلومات.
- تقديم الدعم التثقيفي ورفع وعي عامة الناس والشركات بمبادئ الاقتصاد الدائري وبالمواد التدريبية لأفضل الممارسات.

ويمكن دمج هذه المبادئ في نتائج المشروع التي تركز على قطاعات محددة، كما هو موضح، على سبيل المثال، في الأقسام الخاصة بالنفايات البلاستيكية والمخلفات الإلكترونية، أو يمكن اقتراحها كتدخلات قائمة بذاتها لتعزيز اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري على الصعيد الوطني في سياق أهداف البرنامج الخاص.

1-7 الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في سياق التعافي ما بعد جائحة كوفيد-19

ألقت جائحة كوفيد-19 الضوء على الطبيعة التي لا غنى عنها للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل الحفاظ على نظافة البيئة وصحة الناس. ولكن فرضت الجائحة أيضاً ضغوطاً كبيرة على النظم التي وضعتها البلدان لمعالجة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال كشف الثغرات القائمة وإبراز المجالات التي قد يلزم فيها اتخاذ إجراءات عاجلة واستمرار الاستثمار لتعزيز الهياكل المؤسسية ذات الصلة.

وتعتبر إدارة النفايات خدمة عامة أساسية في العديد من البلدان وتؤدي دوراً حيوياً في الاستجابة للجائحة. وقد حدثت طفرة في التخلص من النفايات الطبية ومعدات الحماية الشخصية التي تُستخدم لمرة واحدة من العيادات والمستشفيات، التي تعالج مرضى كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، مع تعافي العديد من الأشخاص أيضاً من المرض في المنزل، هناك أيضاً احتمال كبير أن تدخل النفايات المنزلية التي يحتمل أن تكون معدية إلى مسارات العلاج. ويمكن أن يؤثر ذلك على العاملين في إدارة النفايات وجامعيها الذين قد لا يكون لديهم التدريب أو المعدات اللازمة للتأكد من وجود إجراءات الصحة والسلامة لحمايتهم من النفايات التي يحتمل أن تكون معدية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تحتوي كل من النفايات الطبية والمنزلية على الزئبق بسبب التخلص من المنتجات المحتوية على الزئبق المستخدمة على نطاق واسع مثل أجهزة قياس درجة حرارة الجسم وغيرها من المعدات الطبية.

وفي الوقت نفسه، مع تطلع المزيد من الناس إلى حماية أنفسهم من الإصابة بكوفيد-19، حدثت زيادة في إنتاج واستخدام مواد كيميائية مثل المبيدات الحيوية والمطهرات ومنتجات التنظيف المنزلية. ويعد الاستخدام الآمن لهذه المواد الكيميائية والتخلص منها أمراً ضرورياً للحفاظ على صحة الناس والحفاظ على بيئة نظيفة – وبخلاف ذلك، يمكن أن نشهد ظهور مشكلات مثل مقاومة المضادات الحيوية وتلوث مصادر المياه.

ويعمل البرنامج الخاص ضمن ولايته لدعم البلدان على تعزيز مؤسساتها الوطنية، ويشغل موقعاً فريداً يتيح له توفير التمويل للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لاستحداث وتنفيذ مشاريع تركز على معالجة أوجه الضعف والثغرات النظامية الحالية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات التي ظهرت في أعقاب جائحة كوفيد-19.

كما سيؤدي تناول مثل هذه المسائل من خلال مشاريع البرنامج الخاص في وفاء البلدان بالتزامات وأهداف اتفاقية بازل حسبما تتعلق بإدارة النفايات وكذلك اتفاقيتي روتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى تحقيق هدف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لعام 2020 وما بعده.

وقد ترغب البلدان في تقديم مشاريع تنفذ الأنشطة التي تعالج أوجه الضعف والثغرات النظامية الحالية المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات التي ظهرت في أعقاب جائحة كوفيد-19. وقد يشمل ذلك، من بين أمور أخرى:

- وضع تشريعات وطنية تضع سياسات للمسؤوليات وأفضل الممارسات لأصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بالإدارة الآمنة لنفايات الرعاية الصحية ابتداء من جمعها وحتى مكان وطريقة معالجتها. وتتاح توجيهات تقنية بشأن هذا الموضوع من خلال اتفاقية بازل، وتمثل أيضاً جزءاً من الالتزامات بموجب اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛
- وضع تشريعات وطنية بشأن النفايات المنزلية ووضع سياسات لإنشاء آليات رسمية لجمع النفايات المنزلية تتبع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات، بما في ذلك وضع خطط التدريب لحماية العاملين في مجال إدارة النفايات وجامعيها بما في ذلك ممارسات إعادة التدوير. ويتاح مشروع التوجيهات المتعلق بإدارة النفايات المنزلية من خلال اتفاقية بازل؛
- تقييم واستعراض التشريعات القائمة المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود؛
- تقييم الاحتياجات التنظيمية المتعلقة بالقضاء على تصنيع واستيراد وتصدير المنتجات المحتوية على الزئبق في قطاع الرعاية الصحية على النحو المطلوب بموجب اتفاقية ميناماتا؛
- تقييم واستعراض التشريعات المتعلقة بالمسؤوليات في إجراء تقييمات مخاطر المواد الكيميائية وتقديم توصيات بشأن الحد من المخاطر في سياق إنتاج وتسويق المواد الكيميائية المخصصة للاستخدام كمبيدات حيوية ومطهرات ومنتجات تنظيف منزلية؛
- وضع لوائح بشأن مراقبة تلوث الهواء للقطاعات التي تؤدي إلى إطلاق الزئبق، بما في ذلك محطات الطاقة التي تعمل بالفحم وترميد النفايات المحتوية على الزئبق؛
- زيادة الوعي وزيادة المعرفة بالأثر الإيجابي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في تيسير الحفاظ على صحة السكان والبيئة؛
- إجراء تدريب للممارسين المعنيين بالصحة وإدارة النفايات العالمين في الخطوط الأمامية على المناولة الآمنة لنفايات الرعاية الصحية الخطرة والمعدية.

وأمانة البرنامج الخاص متاحة لتقديم الدعم على أساس كل حالة على حدة بناءً على طلب من مقدمي الطلبات أثناء إعداد طلبهم. ويمكن لمقدمي الطلبات الحصول على مشورة متخصصة بشأن تحديد حلول التعاون التقني، وتصميم المشروع وتسلسل الأنشطة المناسبة، وقياس الفعالية/الأثر وأفضل الممارسات في مجال إدارة المشاريع. ويمكن أن تقدم الأمانة هذه المشورة مباشرة. ويمكن أن تسعى الأمانة أيضاً إلى ربط مقدمي الطلبات بالخبراء ذوي الصلة من الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لعام 2020 وما بعده، حسب الاقتضاء.

المرفق الرابع: معايير التقييم

يتمثل هدف البرنامج الخاص في دعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، في سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة استراتيجيات التنمية الوطنية، وخطط وأولويات كل بلد، وزيادة القدرات المؤسسية العامة المستدامة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها. ومن شأن التعزيز المؤسسي في إطار البرنامج الخاص أن ييسر ويمكّن تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

ولمساعدة الحكومات مقدمة الطلبات وتوجيهها في إعداد طلباتها بناءً على الأولويات الوطنية، وضع المجلس التنفيذي معايير تقييم يتم على أساسها تقييم جميع الطلبات. وتُستخدم هذه المعايير في التقييم واتخاذ القرار بشأن الطلبات. والمعايير هي كما يلي:

1-1 قائمة التأكد من اكتمال الطلب

هل قدم مقدم الطلب جميع المستندات المطلوبة:

الاستمارة ألف – استمارة التقديم للمشروع	☐
هل قام مسؤول الاتصال الرسمي، أو ممثل الحكومة الرائدة بالنسبة للمشاريع الإقليمية، بالتوقيع والتصديق على الطلب؟	☐
هل قام مقدم الطلب بالتوقيع والتصديق على الطلب؟	☐
المرفق 1: بيانات الاتصال	☐
المرفق 2: المعلومات المتعلقة بالمشروع	☐
الاستمارة باء – ميزانية المشروع	☐
إثبات التمويل من البلد المستفيد وأي تمويل آخر للمشروع	☐
خطاب التصديق من مسؤول الاتصال الرسمي/الحكومة الرائدة	☐
خطابات الدعم من البلدان المشاركة في المشاريع الإقليمية	☐
خطابات الدعم من جميع شركاء المشروع يؤكدون دورهم/أدوارهم	☐
بالنسبة للمشاريع التي لها منظمة/مؤسسة منفذة، خطاب من المنظمة/المؤسسة يؤكد دورها (حسب الاقتضاء)	☐
مرفقات توفر أي معلومات إضافية ذات صلة فيما يتعلق بالتدابير والأنشطة التي سيتم تمويلها	☐
اكتمال قائمة التأكد من الطلب	☐

2-1 الفرز للتحقق من الأهلية

الأهلية 1- هل الطلب مقدم من وزارة أو إدارة حكومية وطنية مسؤولة عن خطة المواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني؟

الأهلية 2- هل الحكومة مقدمة الطلب من البلدان النامية، أو أقل البلدان نمواً، أو دولة جزرية صغيرة نامية، أو من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؟

الأهلية 3- هل الأنشطة المقترحة مؤهلة للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية؟

الأهلية 4- ما هي الموارد التي يساهم بها البلد المستفيد؟

3-1 تقييم الميزانية

الميزانية 1- هل قدمت مخصصات تراكمية للبلد؟ وما هي المساهمات الواردة والاحتياجات المعرب عنها في الطلبات المقدمة؟

الميزانية 2- تقدير تكاليف الموظفين والخدمات التعاقدية المدرجة في ميزانية المشروع. هل يتماشى ذلك مع التوجيهات المقدمة؟ (50 في المائة أو أقل من المبلغ المطلوب للصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص)؟

الميزانية 3- تقدير التكاليف الإدارية المدرجة في ميزانية المشروع. هل يتماشى ذلك مع التوجيهات المقدمة؟ (5 في المائة أو أقل من المبلغ المطلوب للصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص)

الميزانية 4- تقدير الميزانية للرصد والتقييم والمراجعة. هل يتماشى ذلك مع التوجيهات المقدمة؟ (000 15 دولار من دولارات الولايات المتحدة أو أقل)

4-1 التقييم مقابل أهداف البرنامج الخاص

الأهداف 1- ما هي التدابير التي يتم تناولها ضمن هدف البرنامج الخاص؟

الأهداف 2- إلى أي مدى يضمن المشروع استدامة نتيجة (نتائج) المشروع؟

الأهداف 3- ما هي أهداف الأداء المدرجة في المشروع؟

الأهداف 4- هل يحدد المشروع تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في مختلف القطاعات؟ وإذا كان الجواب نعم، إلى أي مدى؟

الأهداف 5- هل هناك مشاريع أو برامج سابقة متعلقة بمرفق البيئة العالمية؟

الأهداف 6- هل يستند المشروع إلى المبادرات السابقة والآليات المؤسسية القائمة بالفعل؟

الأهداف 7- هل يشجع المشروع تعزيز الإبلاغ والتنسيق والتعاون على الصعيد الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وإذا كان الجواب نعم، فكيف؟

الأهداف 8- هل للمشروع أثر إقليمي يتماشى مع هدف البرنامج الخاص وإذا كان الجواب نعم، فكيف؟

الأهداف 9- هل يأخذ المشروع بعين الاعتبار المسائل الجنسانية و/أو تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإذا كان الجواب نعم، فكيف؟

5-1 معايير التقييم الإضافية للمشاريع التى تطلب أكثر من 250 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة

مبلغ إضافي 1- هل تشارك جميع القطاعات ذات الصلة في تنفيذ المشروع، مثل البيئة والصحة والزراعة والجمارك والعمل؟

مبلغ إضافي 2- هل يشارك أصحاب المصلحة من المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر، القطاع الخاص والمجتمعات المدنية؟

مبلغ إضافي 3- هل يستند المشروع إلى مبادرات الاقتصاد الدائري أو الاقتصاد الأخضر؟

مبلغ إضافي 4- هل يرتبط المشروع بمصارف الاستثمار والتنمية لفرص الاستثمار على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؟

مبلغ إضافي 5- هل تم إثبات التعميم والتكامل الشامل على الصعيد الوطني، بما في ذلك الطرائق التي يمكن بها زيادة الجهود على الصعيد الإقليمي بطريقة تآزرية؟

مبلغ إضافي 6- هل يستند المشروع إلى المشاريع القائمة من البرامج والالتزامات الأخرى بموجب اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؟

6-1 معايير التقييم الإضافية للمشاريع الإقليمية

مشروع إقليمي 1- هل جميع البلدان المشاركة في المشروع مدرجة في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية للبلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية وقت تقديم الطلب؟

مشروع إقليمي 2- هل يشارك بلدان أو أكثر في هذا المشروع؟

مشروع إقليمي 2- هل يقترح المشروع أنشطة تؤدي إلى تحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في جميع البلدان المشاركة في المشروع و/أو هل يشجع المشروع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل المعرفة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؟